شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-4981
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 4 العدد: 16
يناير-فبراير 2024

أفريقيا والحرب على غزة: الوقوف بوجه النفاق العميق

الصادق الفقيه

بعد اندلاع الحرب على غزة: نظام الشرق الأوسط "الجديد" في خطاب "11 سبتمبر" الإسرائيلي

تامر خاشقجي

مصر والحرب على غزة: من الإطار العربي إلى الإسلامي

خيري عمر

الحرب على غزة

مقابلة

جورجيو كافييرو
عبد النور تومي

الدبلوماسية التركية خلال الحرب على غزة: ضرورة إحلال السلام والاستقرار الإقليمي

إسماعيل نعمان تلجي

الانتخابات المحلية الأخيرة في العراق من منظور الغايات السياسية

واثق السعدون

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد السادس عشر من المجلد الرابع لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2024، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "الحرب على غزة"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، بحسبان انها في وقتنا الحاضر أصبحت القضية الأكثر تفاعلًا وتأثيراً في السياسات الإقليمية والدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب تداعيات هذه الحرب الغاشمة وكلفتها الإنسانية التي أصبحت شديدة الوطأة. ضمن هذا المنظور، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: "الدبلوماسية التركية خلال الحرب على غزة: ضرورة إحلال السلام والاستقرار الإقليمي"، " أفريقيا والحرب على غزة: الوقوف بوجه النفاق العميق"، " بعد اندلاع الحرب على غزة: نظام الشرق الأوسط "الجديد" في خطاب "11 سبتمبر" الإسرائيلي"، "مصر والحرب على غزة: من الإطار العربي إلى الإسلامي"، " قراءة لمواقف جماعة الحوثي من الحرب على غزة"، "لبنان والحرب على غزة"، "الانتخابات المحلية الأخيرة في العراق من منظور الغايات السياسية"، "طبيعة العلاقات التركمانية-الكردية في العراق وآفاقها المستقبلية"، "اشتباكات دير الزور: هل سينتهي تحالف العرب وقسد ضد داعش؟"، "السياسة الداخلية الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر 2023". كذلك تضمن هذا العدد مقابلة حصرية لمركز أورسام مع خبير شؤون الخليج والشرق الأوسط جورجيو كافييرو، وهو الرئيس التنفيذي لشركة Gulf State Analytics الأمريكية لاستشارات المخاطر الجيوسياسية، ليحدثنا عن رؤيته لتطورات ومآلات الحرب على غزة. وختم هذا العدد بمقالة سلطت الأضواء على مهام وأدوار وهيكلية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ — **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi — **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü — **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Editörler — **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci — أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Editör Asistanı — **سكرتير التحرير**
Begüm Akcaoğlu — بيغوم اكجا أوغلو

Danışma Kurulu — **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye — أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye — أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak — أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye — أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir — أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye — أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan — أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye — أ. د. موسى يلدز، تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar — د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu — **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım — **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz — مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi — **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) — مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara — حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 — هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock — **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 4, **Sayı:** 16, Ocak-Şubat 2024 — **المجلد:** 4، **العدد:** 16، يناير - فبراير 2024
Yaygın Süreli Yayın — مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi — مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2024 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2024 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

المحتويات

المجلد: 4 العدد: 16 يناير - فبراير 2024

ملف العدد
04 الدبلوماسية التركية خلال الحرب على غزة: ضرورة إحلال السلام والاستقرار الإقليمي / إسماعيل نعمان تلجي
12 بعد اندلاع الحرب على غزة: نظام الشرق الأوسط "الجديد" في خطاب "11 سبتمبر" الإسرائيلي / تامر خاشقجي
مصر
16 مصر والحرب على غزة: من الإطار العربي إلى الإسلامي / خيري عمر
لبنان
24 لبنان والحرب على غزة / طوبا يلدز
العراق
30 الانتخابات المحلية الأخيرة في العراق من منظور الغايات السياسية / واثق السعدون
34 طبيعة العلاقات التركمانية-الكردية في العراق وآفاقها المستقبلية / سلجوق باجالان, عادل زين العابدين
سوريا
38 اشتباكات دير الزور: هل سينتهي تحالف العرب وقسد ضد داعش؟ / إبراهيم آيدن
سياسات إقليمية
42 السياسة الداخلية الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر 2023 / سحر بولوت
اليمن
قراءة لمواقف جماعة الحوثي من الحرب على غزة
أنور قاسم الخضري
20

ملف العدد

أفريقيا والحرب على غزة: الوقوف بوجه النفاق العميق

الصادق الفقيه

08

مقابلة

50

عبد النور تومي

جورجيو كافييرو:

الحرب على غزة رسخت يقين دول وشعوب الجنوب العالمي بنفاق الغرب حول مسائل حقوق الانسان

سيرة ذاتية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

رجب طيب تكه

46

OCHA

ISSN 2822-6399
9 772822 639003
www.orsam.org.tr /orsamorgtr

الدبلوماسية التركية خلال الحرب على غزة: ضرورة إحلال السلام والاستقرار الإقليمي

إسماعيل نعمان تلجي

إن السياسات التعسفية العنيفة التي تمارسها إسرائيل منذ فترة طويلة وتتصاعد وتيرتها يوما بعد يوم في القدس والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما استهدافها للمستشفيات والمدارس ودور العبادة وغيرها من أماكن الحياة العامة، أدّت إلى ردود أفعال كبيرة وأعمال عسكرية من قبل المجموعات الفلسطينية في قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول. حيث قامت المجموعات العسكرية في غزة مثل حماس والفصائل الأخرى بتنفيذ

> إن رفع حدة الخطاب التركي بشكل متزايد ضد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة والإشارة المتكررة من قبل الرئيس أردوغان إلى إجراءات حكومة تل أبيب التي تتجاهل القانون الدولي، تسبب في توتر العلاقات بين البلدين. وقد أدّى الوضع المماثل لما يجري في الدوائر السياسية الواسعة وعالم الأعمال والرأي العام في كلا البلدين إلى زيادة هذا التوتر.

هجمات داخل إسرائيل، مما كشف عن ضعف الاستخبارات الاستراتيجية الإسرائيلية وتسبب في سقوط العديد من الضحايا. وعلى الرغم من أن الهجوم كان محدودا من حيث الزمان والمكان، إلا أن هذا العمل حطّم بشكل كبير الصورة التي كانت إسرائيل تبنيها على مدى عقود من الزمن على أنها "مستعدة دائما لأي هجوم"، وتسبب في صدمة لإسرائيل سيكون لها آثار طويلة المدى.

وعلى الرغم من أن إسرائيل ردّت بقوة رادعة كبيرة على هذه الهجمات من خلال العمليات الجوية والبرية والبحرية، إلا أنها واجهت مقاومة لم تكن تتوقعها من المجموعات الفلسطينية في قطاع غزة. وسرعان ما تحوّلت اعتداءات إسرائيل إلى حالة من العدوان لا يميز بين العناصر المدنية والعسكرية، وانتهكت إسرائيل القانون الدولي، ولم تحترم الاتفاقيات الإنسانية الدولية الأساسية. قطاع غزة الذي قتل فيه أكثر آلاف الأطفال والرضع وعشرات الآلاف من المدنيين بسبب الهجمات الإسرائيلية، أصبح منطقة تشهد أكبر المآسي الإنسانية في السنوات الأخيرة. ونتيجة للهجوم الذي قامت به الجماعات السياسية والعسكرية الفلسطينية في قطاع غزة على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول وما تلاها من دوامة العنف التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، أصبحت الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال السياسة الإقليمية والعالمية. كما أصبحت تركيا من الدول التي تمارس دبلوماسية مكثفة في إطار هذه القضية. وفي هذا السياق، في الوقت الذي كان فيه النهج الذي اتبعته تركيا تجاه الأزمة الحالية موضع ترحيب على نطاق واسع من حيث التوقيت والأسلوب، رأت بعض الدوائر الداخلية والخارجية أن على أنقرة أن تتبع موقفا أكثر فعالية وتدخلا.

إن الأمر الرئيسي الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار خلال تقييم السياسات التركية المتبعة تجاه الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية، هو دعم أنقرة المستمر منذ سنوات طويلة للكفاح من أجل العدالة في فلسطين وموقفها النقدي تجاه إسرائيل في هذا السياق. حتى أن أنقرة تقف إلى جانب فلسطين وتبذل جهودا مكثفة لتحقيق حل الدولتين في المنطقة بموجب القانون الدولي، في الوقت الذي يتخذ فيه العديد من اللاعبين الإقليميين ردود فعل محدودة على التطورات الجارية في غزة. حيث عملت تركيا على مواصلة هذه السياسة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، بل كثفت بشكل خاص جهودها الدبلوماسية وحاولت تحريك الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية وتجميعها حول هدف مشترك يتمثل في وقف العدوان الإسرائيلي.

الموقف التركي

في الفترة القصيرة التي تسمى بالفترة الأولى من الصراع، مع هجمات حماس وبدء العدوان الإسرائيلي على

قطاع غزة، تبنّت تركيا خطابا مشابها لوجهات نظر المنظمات الدولية ورسمت لها صورة تدعو الأطراف إلى حل المشاكل وإعطاء فرصة للدبلوماسية والامتناع عن استهداف المدنيين. إلّا أن توسيع إسرائيل حدود عملياتها سواء من حيث الكثافة أو مساحة الرقعة الجغرافية المستهدفة وتلقيها الدعم غير المشروط من حلفائها الغربيين في هذه المرحلة، أزعج أنقرة بشكل كبير. كما أن الأزمة الإنسانية التي تسببت بها إسرائيل من خلال استهدافها المدنيين إلى حد كبير وقطع الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء والوقود والغذاء والمياه عن قطاع غزة، دفع تركيا إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة على مستوى الخطاب والعمل. وفي هذا الإطار، قامت تركيا بتحركات دبلوماسية مكثفة من خلال إجراء العديد من الاتصالات رفيعة المستوى من قبل المسؤولين الأتراك لاسيما الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية هاكان فيدان، وواصلت الإصرار على موقفها على إنهاء الأزمة عبر إجراء التواصل المباشر مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت تركيا إلى بدء محاكمة ومحاسبة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يعتبر صانع القرار الرئيسي في الهجمات الإسرائيلية، وغيره من الأشخاص المسؤولين بموجب القانون الدولي.

إن رفع حدة الخطاب التركي بشكل متزايد ضد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة والإشارة المتكررة من قبل الرئيس أردوغان إلى إجراءات حكومة تل أبيب التي تتجاهل القانون الدولي، تسبب في توتر العلاقات بين البلدين. وقد أدّى الوضع المماثل لما يجري في الدوائر السياسية الواسعة وعالم

الأعمال والرأي العام في كلا البلدين إلى زيادة هذا التوتر. وفي الوقت الذي جرت فيه احتجاجات ومسيرات حاشدة بمشاركات واسعة ضد إسرائيل خاصة في تركيا، تم إطلاق مبادرات مقاطعة ضد المنتجات الإسرائيلية وحتى ضد الشركات الأخرى التي تدعم الهجمات الإسرائيلية على غزة. وإلى جانب ردود الأفعال المختلفة من شرائح المجتمع الداعمة لفلسطين، انعكست ردود فعل الحكومة تجاه المسألة على الواقع الاجتماعي أيضا. وقام الرئيس رجب طيب أردوغان بإلغاء زيارته التي كانت مقررة إلى إسرائيل. وتم تنظيم فعالية تجمع فلسطين الكبير في إسطنبول، وأخيرا استدعت تركيا سفيرها من تل أبيب إلى أنقرة. وفي هذا السياق، يجب قراءة استدعاء تركيا لسفيرها من إسرائيل على أنه رد فعل مباشر على سياسات حكومة نتنياهو، ولا يعني أن تركيا قطعت علاقاتها بالكامل مع دولة إسرائيل.

إن إبقاء تركيا على القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع إسرائيل في هذه المرحلة، يسمح لأنقرة قبل كل شيء بالحفاظ على قدرتها على الوساطة في نطاق الأزمة وأن تكون جهة فاعلة نشطة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، فإن أحد العوامل التي تميز دور تركيا هو قدرتها على الحفاظ على قنواتها الدبلوماسية مع إسرائيل والفصائل الفلسطينية وحماس. وكما أعلن الرئيس التركي أردوغان، فإن تركيا تتواصل مع إسرائيل وفلسطين وحماس على مختلف مستويات مؤسسات الدولة من أجل إحلال وقف إطلاق النار وتنسيق المساعدات الإنسانية لتخفيف الصعوبات التي يواجهها سكان قطاع غزة. إن استمرار العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى وإن لم يكن على مستوى السفراء، لا يحد من موقف تركيا في الصراع بين إسرائيل وغزة، بل على العكس من ذلك، هو يعزز إمكاناتها وقدراتها كوسيط فعال. وقد يسمح هذا الوضع لتركيا بالتواصل مع تل أبيب في بيئة دبلوماسية قد لا تجدها دول أخرى في المنطقة. وتعطي تركيا الأولوية لتبني إجماع متعدد الأطراف ومسار عمل لوقف الهجمات الإسرائيلية، وتدعو الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية لاتخاذ خطوات من خلال تحقيق ذلك. وفي هذا السياق، يمكن القول إن أنقرة تحاول تسليط الضوء على ضرورة أن تلعب الدول العربية والإسلامية في المنطقة دورا أكثر فعالية في حل الأزمة. وفي هذا السياق، شاركت تركيا بوفد كبير في القمة العربية الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في العاصمة السعودية

الرياض في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني. وأكد الرئيس أردوغان في خطاب ألقاه خلال القمة، على ضرورة قيام القادة المشاركين بتحمل المزيد من المسؤولية من أجل إيقاف إسرائيل.

إن الاتصالات الدبلوماسية التي يجريها الرئيس أردوغان مع دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والجهات الفاعلة الغربية فيما يتعلق بمسألة غزة، لا تجعل تركيا وسيطا إقليميا فحسب، بل أيضا تجعلها لاعبا حاسما على المستوى الدولي فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية. وفي هذا السياق، فإن تركيا لا تدعو العالم العربي فحسب، بل تطالب أيضا الجهات الفاعلة العالمية لاسيما الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالتدخل في المشكلة لإيجاد حل للأزمة. ولو أخذنا بعين الاعتبار الإرث التاريخي لتركيا فيما يتعلق بفلسطين، فإن بروز تركيا كجهة فاعلة رئيسية في الضغط العالمي على إسرائيل من أجل وقف هجماتها ووضع حد لسياسات الاحتلال التي تمارسها، يحظى بتقدير خاص من قبل الرأي العام في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي على حد سواء. وبالنظر إلى ردود الفعل والتأثيرات المحدودة للجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن هذه القضية، يمكن القول إن الرأي العام لديه توقعات وتطلعات من تركيا أعلى مما تقوم به. إن تركيا التي تبني سياستها الخارجية على أساس عقلاني وواقعي وتعمل بشكل متزايد على تعزيز مواردها الخاصة لحماية أمنها القومي، عازمة على مواصلة دعمها غير المشروط للنضال الفلسطيني، على الرغم من بعض الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها وعلى الرغم من تجاهلها كافة الضغوط الكبيرة التي قد تأتي من الدول الغربية.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن مبادرات أنقرة الدبلوماسية التي نفذتها حتى الآن ترتكز بشكل أساسي على موقف تركيا التاريخي من فلسطين والحقائق الجيوسياسية الراهنة. وعلى الرغم من وجود مطالبات في المجتمع التركي والشارع العربي لجهات فاعلة مثل تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية لاتخاذ موقف أكثر فعالية وحتى القيام ببعض الإجراءات العسكرية، إلا أن هذا الأمر يبدو غير مرجح بالنظر إلى الظروف السياسية الراهنة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن الجهات الفاعلة الإقليمية غير تركيا، تخضع لرقابة صارمة من الدول الغربية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن والاقتصاد والدبلوماسية، فلا يبدو من الممكن لهذه الجهات الفاعلة القيام بأي عمل عسكري ضد إسرائيل. لأن من المرجح أن تؤدي المبادرات المحتملة في هذا الاتجاه إلى توترات سياسية وعسكرية بدلا من تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وقد يتسبب هذا الوضع في مواجهة الجهات الفاعلة الهشة في الشرق الأوسط مشاكل أكبر في المستقبل القريب.

ولهذا السبب، يمكن القول إن الموقف الأكثر عقلانية في ظل الظروف الراهنة، هو أن تتبنى الحكومات العربية والدول الإسلامية الأخرى تحركا شاملا ضد إسرائيل وإجبار إدارة تل أبيب على وقف هجماتها. وفي حال التوصل إلى وقف محتمل لإطلاق النار، ستتمكن تركيا والجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية البارزة من المشاركة بشكل أكبر في المرحلة. وفي هذا السياق، تشير الأوساط السياسية التركية والخطاب الرسمي إلى أن تركيا يمكن أن تصبح القوة الضامنة للمنطقة عند التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار. ورغم أن مسألة الضمانة تجلب معها بعض المخاطر والصعوبات على الدول التي تقوم بها، إلا أن تركيا تبدو مستعدة لتقديم التضحيات من أجل ضمان السلام الدائم في فلسطين وقطاع غزة.

وفي النتيجة، فإن التدخل التركي في الصراع بين إسرائيل وغزة يعتبر تحركا استراتيجيا يأتي في الوقت المناسب ويستند إلى فهم شامل لديناميّات المنطقة. كما أن قدرة أنقرة على الوقوف ضد الممارسات الإسرائيلية وفي نفس الوقت قدرتها على الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، تجعل من تركيا وسيطا فعّالا يميزها عن القوى الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق، فإن الأتراك الذين عاشوا جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين على مدى قرون، يهدفون إلى أن يصبحوا قوة رائدة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية على الساحة الدولية. ولكن في نفس الوقت، تحافظ تركيا على علاقاتها مع دولة إسرائيل بموجب السياسة الواقعية والعلاقات الدبلوماسية، لذلك يمكنها توقع العواقب الدبلوماسية/السياسية لهذا الوضع في السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار، لابد أن نقرأ موقف تركيا بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية على أنه مساهمة مهمة في الأمن والسلام الإقليميين في حرب تحتاج بشدة إلى الحلول الدبلوماسية. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، رئيس مركز أورسام (وكالة).

أفريقيا والحرب على غزة: الوقوف بوجه النفاق العميق

الصادق الفقيه

> , يشعر غالب الأفارقة أنه وفي خضم الحرب الأوكرانية والأزمة في غزة, بأن الصراعات والمآسي, التي تشهدها القارة, كما هو الحال في السودان وإثيوبيا وغيرهما, قد تم تجاهلها, وهي الديناميكية, التي حذر منها المراقبون المخضرمون, الذين يَقَرِّون بأن هناك ضرورات ملحة تلزم كل دول العالم المستضعفة بأقصى درجات الصمود والتحدي في وجه هذا "النفاق العميق".

دعمت الغالبية العظمى من الحكومات الأفريقية تاريخيًا قضية فلسطين، وطالبت دائمًا بضرورة قيام الدولة المستقلة للفلسطينيين. ورغم ما بذلته إسرائيل في العقود الأخيرة من جهود لتعزيز وجودها الدبلوماسي في القارة، إلا أن الأزمة الحالية، جعلت جميع الحكومات الأفريقية تقريبًا تُعارض بشدة القصف الإسرائيلي العشوائي للأبرياء في غزة. وعلى سبيل المثال، في 23 أكتوبر 2023, تم تمرير قرار أردني يدعو إلى "هدنة إنسانية فورية ودائمة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية" في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 120 صوتًا مقابل 14 صوتًا وامتناع 44 عضوًا عن التصويت. وقد صوتت 35 دولة أفريقية لصالح القرار, بما في ذلك المغرب والسودان, التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل في أواخر عام 2020. ولم تصوت أي دولة أفريقية ضد القرار، على الرغم من أن البعض لم يصوت، في حين امتنعت حفنة من الدول الأخرى، مثل الكاميرون وإثيوبيا، عن التصويت.

تعودت أفريقيا على نفاق الغرب المستعمر منذ أن وطئت أقدامه تخومها لأول مرة، ودنست جحافل جيوشه أراضيها إبان فترة الاستعمار، وانتهكت دوله سيادتها ونهبت خيراتها، وما تزال تحاول تعطيل مسيرتها السياسية والتنموية. وكلما ظنت أنها امتلكت زمام أمرها، تواجه الدول الأفريقية جولات أخرى من التكاليف المرتفعة من صراعات داخلها، وانقلابات، أو حروب أخرى لم تبدأها؛ من الحرب في أوكرانيا، التي أدخلت أفريقيا في دوامة اللهاث من أجل الحصول على استكمال وارداتها من الحبوب لسد

حاجتها من الغذاء، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة، وما يشهده الفلسطينيون من حرب إبادة وتطهير عرقي يسعى لاجتثاث وجودهم في أرضهم. ويقول الخبراء إن الدول الأفريقية قد لا تعاني من أزمة غذاء هذه المرة، لكن العبء قد يأتي في شكل مخاطر أمنية متزايدة، وتكاليف أكبر للاستيراد، وضغط جيوسياسي على مواقفها السياسية والدبلوماسية.

قضية أخلاقية

لقد ذّكرت الحرب في أوكرانيا، ومعاناة الدول الأفريقية جراءها، للتأكيد على أن نفاق الغرب لم يعد ينطلي على الأفارقة بعد أن تجاهلت عواصم الغرب مناشدات أفريقية من قصد المساعدة لتعويض خساراتها من واردات القمح الأوكرانية والروسية. وتأتي إدانة السياسة الإسرائيلية في أجزاء مختلفة من القارة الأفريقية كامتداد للمحاولة الفاشلة إلى حد كبير من قبل الولايات المتحدة لإقناع الحكومات الأفريقية بالانحياز إلى جانب أوكرانيا في تلك الحرب، من دون اعتبار لعلاقات أغلب الدول الأفريقية التاريخية مع موسكو. فقد شكلت الضغوط الدبلوماسية، التي مُورِست على العديد من دول العالم، بما في ذلك أفريقيا، والتي كانت على رأس القائمة، العديد من المخاطر، وزيادة نفور الجنوب العالمي، من تحيزات السياسة الأمريكية، وخاصة تأييدها المطلق للمجازر الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة.

ولعل أصرح معارضة أفريقية لعدوانية إسرائيل وعنصريتها هي من جنوب أفريقيا، التي تعكس رفضها القاطع للحرب على غزة، وما يؤكد تاريخها الطويل في دعم الفلسطينيين والروابط العميقة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي مع النشاط المناهض للتمييز، حيث

يقارن الكثيرون بين كيفية انتهاء الفصل العنصري والنضال ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وكثيرا ما شبه الحزب الحاكم نفسه معاملة إسرائيل اللاإنسانية للفلسطينيين بنظام الفصل العنصري، الذي استمر من عام 1948 إلى عام 1994, مع التضامن مع القضية الفلسطينية, التي يعود تاريخها إلى سنوات النضال ضد حكم الأقلية البيضاء. ففي خطاب شهير ألقاه نيلسون مانديلا في عام 1997، بعد ثلاث أعوام من توليه منصب أول رئيس منتخب ديمقراطيًا لجنوب أفريقيا، قال: "نحن نعلم جيدًا أن حريتنا غير مكتملة بدون حرية الفلسطينيين". وكثيرًا ما ذكر أن "فلسطين كانت أعظم قضية أخلاقية في عصرنا".

وفي الوقت نفسه، شهدت جنوب أفريقيا بشكل غير مفاجئ بعضًا من أكبر الاحتجاجات في القارة السمراء، نظرًا للتضامن التاريخي المذكور أعلاه، فضلًا عن وجود مقاتلي الحرية الاقتصادية، وهو حزب صريح على يسار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، أبلى بلاءً حسنًا في تضامنه القوي مع فلسطين. وكانت جنوب أفريقيا، على وجه الخصوص، تنتقد بشدة الحرب الإسرائيلية. وقد دعت وزيرة خارجيتها ناليدي باندور إلى إنهاء "هذه الجريمة الحقيقية ضد الإنسانية"، قائلة إن هناك "أوجه تشابه واضحة جدًا" بين الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري السابق في جنوب إفريقيا. كما كررت دعوتها للمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة إسرائيل على انتهاكات القانون الجنائي الدولي الناجمة عن

هجومها البري وغاراتها الجوية على غزة. ويعكس موقف جنوب أفريقيا النشط تعهدها بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي أعرب عنه الرئيس سيريل رامافوزا، في ملاحظاته الختامية أمام اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الحاكم في البلاد، المؤتمر الوطني الأفريقي، عندما قال إن فلسطين تكرر تاريخ الفصل العنصري ونضال جنوب أفريقيا ضد حكم الأقلية البيضاء.

مقاربة لازمة

ورغم أنه من الصعب التعميم حول الرأي العام الأفريقي، خاصة بالنظر إلى عدم وجود تغطية كافية على مستوى القارة بشأن العدوان الحالي. ولكن هناك الآن العديد من المؤشرات على أن معظم الحكومات الأفريقية والفصائل السياسية الأفريقية الرئيسة، وأجزاء واسعة من الجماهير الأفريقية متعاطفة مع القضية الفلسطينية، وتشعر بالفزع والغضب من المجزرة الإسرائيلية في غزة. وعلى المستوى الدبلوماسي، يواصل الاتحاد الأفريقي دعم حل الدولتين، وفي 15 أكتوبر 2023, انضم إلى جامعة الدول العربية في بيان يدعو إلى السلام ويشجب "العقاب الجماعي", في إشارة إلى الخسائر المدنية المرتفعة الناجمة عن حملة القصف الإسرائيلية العنيفة. وفي 6 نوفمبر، استدعت بريتوريا سفيرها من إسرائيل، مشيرة إلى مقتل مدنيين في غزة وما وصفته وزيرة الخارجية باندور بأنه "عقاب جماعي" لسكان غزة من قبل إسرائيل وما وصفته حكومتها أيضا بأنه "إبادة جماعية".

وقبل ذلك بيومين، أي يوم 4 نوفمبر 2023، استدعت تشاد القائم بالأعمال من تل أبيب، داعية إلى "وقف إطلاق النار، الذي يؤدي إلى حل دائم للقضية الفلسطينية". وكانت خطوة تشاد ذات أهمية خاصة لأنها قامت مؤخرًا فقط بترقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وفتحت سفارة في فبراير الماضي. ومن ناحية أخرى، اتهم أحد المعلقين

البارزين في مجلة "القارة"، وهي مجلة مؤثرة في جنوب أفريقيا، الولايات المتحدة وألمانيا، من بين غربيين آخرين، بـ "النفاق العميق" عندما يتعلق الأمر بفلسطين؛ على سبيل المثال، الاعتذار العلني، الذي قدمه الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير في تنزانيا في وقت سابق من هذا العام بسبب القمع الاستعماري على مستوى الإبادة الجماعية هبط بشكل محرج لبعض الأفارقة. وتأسف أحد الكتاب الكينيين لأن الأمم المتحدة بلا أنياب، وأن حكومة الولايات المتحدة تبدو "غير مبالية" بموت الفلسطينيين، وأن "وسائل الإعلام الغربية يبدو أنها أصبحت بوقًا للدعاية الأمريكية والإسرائيلية".

كيف الصمود؟

في أفريقيا، وفي كل الجنوب العالمي، يقول أليكس ثورستون، أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة سينسيناتي وزميل غير مقيم في معهد كوينسي، بالولايات المتحدة الأمريكية، إن فكرة "النظام الدولي القائم على القواعد" تبدو جوفاء بشكل متزايد بالنسبة للعديد من الحكومات وشعوبها، حيث قدمت الحكومات الغربية؛ مع استثناءات قليلة جدًا، مثل أيرلندا، دعمًا غير مشروط تقريبًا للهجوم العسكري الإسرائيلي. رغم علمها أن هذه الأعمال تشكل انتهاكًا واضحًا للقوانين الدولية ضد العقاب الجماعي، واستهداف المدنيين، واستهداف الصحفيين، وقطع الغذاء والماء والكهرباء، وفقًا لمنظمات حقوق الإنسان الدولية الكبرى، التي تتخذ من الغرب مقرًا لها مثل منظمة العفو الدولية وجماعات حرية الإعلام الرئيسة مثل مراسلون بلا حدود.

ومن ناحية أخرى، يشعر غالب الأفارقة أنه وفي خضم الحرب الأوكرانية والأزمة في غزة، بأن الصراعات والمآسي، التي تشهدها القارة، كما هو الحال في السودان وإثيوبيا وغيرهما، قد تم تجاهلها، وهي الديناميكية، التي حذر منها المراقبون المخضرمون، الذين يَقَرّون بأن هناك ضرورات ملحة تلزم كل دول العالم المستضعفة بأقصى درجات الصمود والتحدي في وجه هذا "النفاق العميق". وبالتالي، قد تجد واشنطن صعوبة متزايدة في إقناع الأفارقة بأن الولايات المتحدة تمثل مجموعة معينة من القيم العالمية. ففي أفريقيا، يثير الوضع في فلسطين العديد من أشكال التضامن: العرقية، والدينية، والسياسية، وغيرها. ويتزايد هذا التضامن في خِضم الصراع الحالي، مما يؤدي إلى التراجع عن بعض المكاسب الدبلوماسية الإسرائيلية، ويشكل تحديات طويلة الأجل لنفوذ واشنطن الدبلوماسي في الشرق الأوسط وأفريقيا.

لقد بدأت بشائر هذا الصمود في الظهور، إذ اتخذت بعض الدول الأفريقية، التي بدت في البداية داعمة بشدة لإسرائيل مباشرة بعد هجوم إسرائيل في 7 أكتوبر، مواقف أكثر دقة وحزمًا مع ارتفاع عدد القتلى من الرد الإسرائيلي: فكينيا، على سبيل المثال، أصدرت في البداية بيانًا قويًا عن "التضامن" مع إسرائيل، لكنها دعمت منذ ذلك الحين الدعوات إلى وقف العدوان، إذ يقطع عدد متزايد من الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل، أو تستدعي دولًا عربية وتركيا مبعوثيها احتجاجًا على هجومها الجوي والبري المكثف على غزة. وتحركت مجموعة من الدول في أمريكا الجنوبية لاستدعاء سفرائها، أو قطع العلاقات الدبلوماسية إدانة للقصف المستمر للقطاع المحاصر. وكانت بوليفيا أول دولة تقطع علاقاتها مع تل أبيب في أواخر أكتوبر، تلتها بليز، فيما سحبت كل من تشيلي وكولومبيا وهندوراس سفراءها من إسرائيل في مواجهة رفضها الموافقة حتى على وقف الصراع، حيث يتصاعد الغضب العام في جميع أنحاء العالم بسبب ارتفاع عدد القتلى والكارثة الإنسانية، التي تتكشف كل يوم. ولكن هل سيكون هذا الضغط والصمود كافيًا على إسرائيل وحلفائها الغربيين لرؤية الحق؟ ■

الصادق الفقيه: أكاديمي وباحث وسفير سابق من السودان، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان، حاصل على الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية، حالياً أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سقاريا بتركيا، ومستشار رئيس مركز أورسام.

بعد اندلاع الحرب على غزة: نظام الشرق الأوسط "الجديد" في خطاب "11 سبتمبر" الإسرائيلي

تامر خاشقجي

وصف بعض الخبراء الغربيين الهجمات التي نفذتها حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بأنها بالنسبة لإسرائيل تعد مثل هجمات "11 سبتمبر/ أيلول" 2001 التي وقعت على الولايات المتحدة، وكثيرا ما كرر جو بايدن وبنيامين نتنياهو هذه المقارنة في خطاباتهما المختلفة. ولو تناولنا المقارنة بين الهجومين، من الممكن رؤية أوجه تشابه واختلاف في أمور مختلفة مثل هوية الفاعلين، وأسلوب العمل، وأهداف هذه الأعمال.

أدّى الهجوم الذي نفذته حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تبعه من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، إلى إدخال منطقة الشرق الأوسط في حالة من التوتر الشديد. وفي أعقاب هجمات حماس التي وصفتها إسرائيل بأنها تشبه أحداث "11 سبتمبر"، بدأت إسرائيل تطرح بعض السيناريوهات مثل قيامها بعملية برية في غزة، وليس ذلك فحسب بل احتلال قطاع غزة مرة أخرى وإجبار جميع الفلسطينيين على الهجرة، إضافة إلى تنفيذ هجمات على لبنان. وفي هذا السياق، يتناول هذا المقال القصير مرحلة المزاعم بأن الأحداث هي "11 سبتمبر/أيلول" لإسرائيل من

حيث أسلوب الهجوم وإن لم يكن من حيث هدفه، إضافة إلى انتقال السياسة الإسرائيلية في المرحلة الجديدة من سياسة القوة المفرطة "المحدودة" إلى سياسة القوة المفرطة "غير المحدودة". ولكن المقال لا يوافق الطرح القائل بأن هذه الهجمات هي نقطة البداية لمساعي إنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط، بل يؤيد الطرح القائل بأن مساعي إنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط قد بدأت بالفعل في فترات سابقة مع عمليات التطبيع، وأن هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول أدخلت هذه العملية في طريق مسدود.

عملية "طوفان الأقصى": هل هي "11 سبتمبر/ أيلول" إسرائيلية؟

وصف بعض الخبراء الغربيين الهجمات التي نفذتها حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بأنها بالنسبة لإسرائيل تعد مثل هجمات "11 سبتمبر/ أيلول" 2001 التي وقعت على الولايات المتحدة, وكثيرا ما كرر جو بايدن وبنيامين نتنياهو هذه المقارنة في خطاباتهما المختلفة. ولو تناولنا المقارنة بين الهجومين، من الممكن رؤية أوجه تشابه واختلاف في أمور مختلفة مثل هوية الفاعلين، وأسلوب العمل، وأهداف هذه الأعمال. ولو أخذنا بعين الاعتبار عددا من المعطيات في مثل هذه المقارنة، مثل التطور التاريخي للقضية الفلسطينية وأوضاع الناس الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة في قطاع غزة منذ سنوات طويلة، وكون حماس جهة فاعلة ذات قاعدة اجتماعية في السياسة الفلسطينية، فسنصل إلى نتيجة بأن هذه الهجمات تختلف تماما عن هجمات 11 سبتمبر/ أيلول الإرهابية. ولكن, عندما نقرأ خطابات كلا الزعيمين (بايدن ونتنياهو) عن كثب, يتبين لنا أن التوازي الذي أقاماه مع هجمات 11 سبتمبر لم يكن من خلال منفذي العمل وسبب القيام به, ولكن من خلال التغييرات السياسية التي سيسفر عنها هذا العمل. وكما هو معروف, فإن أحداث 11 سبتمبر تعتبر نقطة تحوّل في انتقال سياسة القوة المفرطة "المحدودة" التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط إلى سياسة تعتمد على عناصر القوة المفرطة "غير المحدودة". وعلى نفس الشكل, يبدو أن هجمات 7 أكتوبر الأول تمثل نقطة تحوّل في انتقال إسرائيل من سياسة القوة المفرطة "المحدودة" تجاه المجتمع الفلسطيني إلى سياسة القوة المفرطة "غير المحدودة" والاحتلال. وفي هذا السياق, فإن هجمات 7 أكتوبر تحمل تشابها كبيرا مع هجمات 11 سبتمبر بالنسبة لإسرائيل. واللافت للنظر, أن بايدن في الوقت الذي أعلن فيه تأييده الكامل للرد الإسرائيلي على هجمات حماس خلال لقائه نتنياهو في إسرائيل, حذر

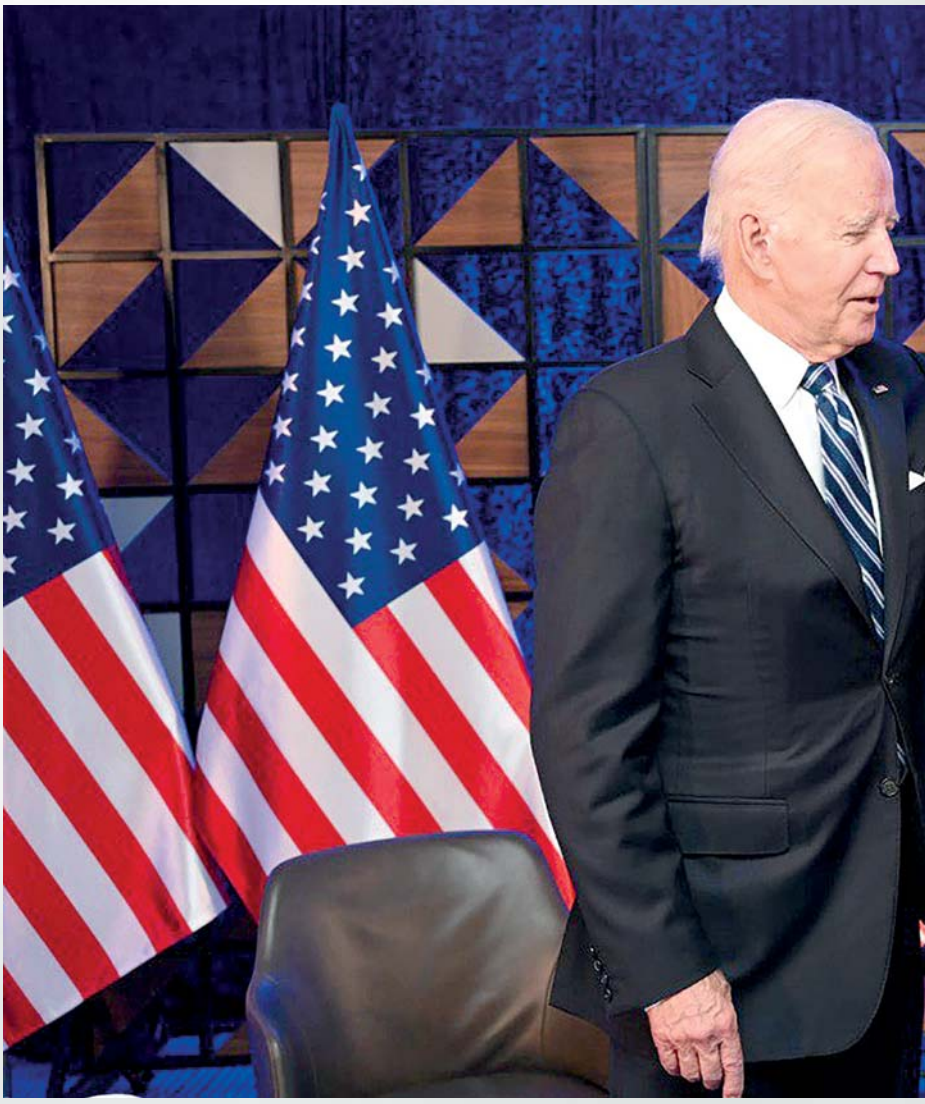

نتنياهو من تكرار الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر.

هل هي بداية نظام جديد في الشرق الأوسط؟

هناك تشابه آخر بين هجمات 11 سبتمبر وهجمات 7 أكتوبر, وهو الادعاء بأن كلا الهجومين أسفرا عن جهود لإنشاء نظام جديد في المنطقة. لأن الولايات المتحدة حاولت بعد 11 سبتمبر, تغيير هيكل السلطة في الشرق الأوسط لصالحها, وبدأ هذا التغيير من أفغانستان ثم استمر عبر العراق. وبالمثل, أعلن نتنياهو أن السياسة التي ستتبعها إسرائيل في الفترة الجديدة ستحدث تغييرات في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك, فإن الجهود الرامية إلى تشكيل نظام جديد في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل والولايات المتحدة ليست جديدة, بل هي عملية مستمرة منذ فترة طويلة. لأن نتنياهو تطرق إلى مسألة "إنشاء شرق أوسط جديد" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أسبوعين تقريبا من هجمات 7 أكتوبر. جدير بالذكر أن نتنياهو أمسك بيده خريطة تظهر منطقتي قطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينيتين على أنهما قطعة من إسرائيل, وقال إن إسرائيل التي تأسست معزولة في المنطقة عام 1948، في حالة تطبيع اليوم مع مصر والسودان والأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة وأخيرا مع المملكة العربية السعودية، وأن هذه العملية ستتوّج بمشروع سيشمل الهند والقارة الأوروبية من خلال ممر الطاقة بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. لذلك، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ينظران إلى عملية التطبيع القائمة على أساس اتفاقيات إبراهيم، على أنها أساس النظام الجديد في الشرق الأوسط الذي يتوافق مع مصالحهما. وكما هو معروف، تم الإعلان في الشهر الماضي عن إحراز تقدم في محادثات التطبيع مع المملكة العربية السعودية التي تعتبر أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه العملية. لكن العائق الأكبر أمام التطبيع هو القضية الفلسطينية. لأن دولا مثل السعودية وقطر والكويت طرحت حل المشكلة الفلسطينية كشرط أساسي للدخول في حوار مع إسرائيل. ولكن، حل القضية الفلسطينية بما يتماشى مع تطلعات الدول العربية يتطلب من إسرائيل تحسين الظروف الحالية للمجتمع الفلسطيني وإنهاء الاحتلال وقبول حل الدولتين. لكن موقع حماس الأقوى من فتح داخل المجتمع الفلسطيني يعني أن أي خطوة إيجابية تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بفلسطين ستصب في مصلحة حماس. وهذا الوضع يدخل الإدارة الإسرائيلية في مأزق. وفي هذا السياق، مثّل هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول "فرصة" لإسرائيل من أجل الخروج من هذا المأزق، ومكّنها من الحصول على دعم الغرب لشن هجوم شامل ضد حماس. ولهذا السبب، من المؤكد أن التغيير الأهم الذي ستحدثه هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول على صعيد السياسات الإقليمية سيكون نتيجة لسياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة وحماس.

موقف إدارة بايدن

على الرغم من أن هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول خلقت "فرصة للتخلص من حماس" التي تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية التطبيع الإسرائيلية، إلا أنها جلبت أيضا معها مأزقا جديدا لإسرائيل. لأن مقتل المدنيين الذي ستسفر عنه مرحلة احتلال إسرائيلية جديدة لقطاع غزة، واحتمالية الاحتلال الكامل لقطاع غزة والممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها إسرائيل مثل إجبار ملايين الناس على الهجرة النهائية بدون عودة، تسببت في ردود أفعال كبيرة في مناطق العالم الإسلامي بأكمله، وستتواصل ردود الأفعال هذه لاسيما في الدول المطبعة مع إسرائيل أو الدول التي تسعى للتطبيع معها. حتى أن السعودية أعلنت تعليق محادثات التطبيع جراء العدوان الإسرائيلي على غزة. وفي هذه المرحلة، فإن السياسة التي ستتبعها الولايات المتحدة سيكون لها أهمية محورية. وقامت إدارة بايدن المتهمة بانتهاج سياسة ضعيفة تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ توليه منصبه، باتخاذ إجراءات فورية عندما تعرضت إسرائيل التي تعتبر أقرب حليف لها في المنطقة إلى هجمات، وأعلنت وقوفها بقوة إلى جانب إسرائيل. ولتحويل هذا الدعم إلى

إجراء ملموس، أرسلت إدارة بايدن سفنا حربية وطائرات إلى المنطقة لردع المزيد من الهجمات ضد إسرائيل. وعقب ذلك، قام وزير الخارجية أنتوني بلينكن بزيارة عدد من دول المنطقة لاسيما إسرائيل، ومن ثم ذهب بايدن إلى إسرائيل.

صرّح كل من بايدن وبلينكن خلال زياراتهما للمنطقة أن الولايات المتحدة تدعم بشكل علني حرب إسرائيل ضد حماس والعملية المحتملة في قطاع غزة. ويمكن القول هنا إن الهدف الأهم للإدارة الأمريكية هو منع الصراع من التحوّل إلى حرب إقليمية من خلال توسيعه من قبل كل من إسرائيل والجهات الإقليمية الفاعلة المختلفة. بمعنى آخر، الولايات المتحدة لها رغبة في أن تقتصر الأزمة الحالية على تصفية إسرائيل لحركة حماس التي تعتبرها مشكلة فيما يتعلق بسياساتها الإقليمية. والسبب الرئيسي لهذا الموقف الأمريكي، ليس تعرض المدنيين في غزة إلى أضرار أو ما شابه ذلك، بل احتمالية أن تؤدي الحرب التي ستخرج عن نطاق السيطرة في المنطقة إلى الإضرار بالنظام الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة مع إسرائيل على تشكيله في المنطقة. وفي هذا الصدد، تحاول الولايات المتحدة من ناحية الحد من مطلب إسرائيل باستخدام القوة الخشنة "غير المحدودة"، ولكن من ناحية أخرى تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقناع الدول المطبعة مع تل أبيب لدعم حرب إسرائيل ضد حماس.

إن أفضل مؤشر على مساعي إدارة بايدن لإقناع الطرفين، هو أنها عبّرت عن ضرورة حل الدولتين في لقائها مع نتنياهو، في وقت كانت إسرائيل تناقش فيه الاحتلال الكامل لقطاع غزة وضمها إلى أراضيها. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تدعو إلى احتلال إسرائيل الكامل لقطاع غزة والضفة الغربية ووجود دولة إسرائيلية في المنطقة بأكملها، بل تدعو إلى حل الدولتين الذي تكون فيه إسرائيل قوية من خلال عاصمتها القدس، إضافة إلى إقامة دولة فلسطينية بالإدارة الفلسطينية الضعيفة الحالية. وبهذه الطريقة، تطرح الولايات المتحدة سيناريو من شأنه إقناع الجهات الفاعلة التي تعطي الأولوية لحل المشكلة الفلسطينية مثل المملكة العربية السعودية، وفي الوقت نفسه يقلّص من مخاوف إسرائيل الأمنية. إلّا أنه حتى في هذا السيناريو، يبدو أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة تهدف فقط إلى تشتيت انتباه المجتمعات الإسلامية.

وفي النتيجة، فإن هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول التي نفذتها حماس سمحت لإسرائيل بالتحوّل إلى سياسة استخدام القوة المفرطة "غير المحدودة" بشكل واضح، وشكّلت "ذريعة" لإسرائيل للحصول على الدعم الغربي من أجل إنهاء وجود حماس في السياسة الفلسطينية. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم اقتصار العمليات الإسرائيلية على حماس، ومحاولات إسرائيل توسيع الاحتلال، وحالة جرائم الحرب التي ترتكبها، وعدم تركها مساحة لعيش المجتمع الفلسطيني، سيكون مخالفا للمثالية فيما يتعلق بإنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط يقوم على أساس عملية التطبيع. ولكن، سيكون من "السذاجة" الاعتقاد بأن إسرائيل سوف تحد من نفسها جراء الضغط الأمريكي. ولهذا السبب، من الممكن أن ترمي إسرائيل كل عملية التطبيع برمتها جانبا وتبدأ في تنفذ سياسة القوة الخشنة "غير المحدودة" كما تريد. وفي هذه الحالة، ستبحث الولايات المتحدة كالمعتاد عن سبل لإضفاء الشرعية على السياسات التي ستتبعها إسرائيل، بدلا من إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل. ■

تامر خاشقجي: أكاديمي وباحث تركي، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة اسكيشهير عثمان غازي.

مصر والحرب على غزة: من الإطار العربي إلى الإسلامي

خيري عمر

بدأت عملية بناء الموقف المصري تجاه الحرب على غزة في اجتماع مجلس الأمن القومي المصري, في 15 أكتوبر 2023, حيث تم التأكيد على بناء شبكة علاقات مع الشركاء الدوليين والإقليميين لخفض التصعيد ووقف استهداف المدنيين, والعمل على عقد قمة دولية تكون مقدمة لإطار دولي لحل الأزمة. من خلال تمكين رؤية حل الدولتين, ورفض التهجير باعتباره تصفية للقضية الفلسطينية, وعرض وساطة مصر لحل هذه الأزمة.

مع اندلاع الحرب، قامت الرواية المصرية على أن أسباب الصراع تعود لتوقف عملية السلام والإطاحة بحل الدولتين عبر التوسع في الاستيطان. واعتبرت التداخل بين البعد الإنساني والجوانب السياسية زاد من تعقيدات الحرب الجارية. وفي ظل التطورات الجارية، رأت مصر أن أجواء الحرب تفوق تقويض حماس ليصير مشكلة إقليمية، صارت مصر أمام تحدي تكوين مظلة تحالف دولي لموازنة التضامن الغربي . الإسرائيلي.

وتشكل هذه النقطة مدخلاً أساسياً لتقييم الأداء السياسي في التعامل مع التهديد الأمني.

بدأت عملية بناء الموقف المصري تجاه الحرب على غزة في اجتماع مجلس الأمن القومي المصري، في 15 أكتوبر 2023, حيث تم التأكيد على بناء شبكة علاقات مع الشركاء الدوليين والإقليميين لخفض التصعيد ووقف استهداف المدنيين, والعمل على عقد قمة دولية تكون مقدمة لإطار دولي لحل الأزمة. من خلال تمكين رؤية حل الدولتين, ورفض التهجير باعتباره تصفية للقضية الفلسطينية, وعرض وساطة مصر لحل هذه الأزمة. ولحماية الأمن القومي المصري. وفي 6 نوفمبر 2023, تم تخصيص 12 مليار دولار لتنميه سيناء على خمس سنوات. وتبدو دلالة إعلان الخطة التنمية تلك من مقر الكتيبة 101 للجيش المصري في قدرة الدولة على بسط الأمن، كما ان الحضور الشعبي السيناوي خلال ذلك الاعلان يعكس محاولة للرد على الاتهامات بتهجير مواطني سيناء وإحلالهم بسكان غزة.

وقد اتبعت مصر مبدأ العلانية في التعامل المصري مع الأزمة، بشكل لم يكن معهوداً في التعامل الديبلوماسي، فمنذ زيارة بلينكن،

حرص الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على توضيح موقف الدولة أثناء انعقاد اللقاء وليس نشره خبراً في وسائل الإعلام. هذا ما يمكن تسميته بديبلوماسية العلانية ونقل العبء للطرف الأخر. وضح هذا التوجه في الإشارات المتكررة في حديث السيسي لأهمية التوازن في قتل المدنيين أو معالجة مشكلات إسرائيل في غزة عبر منطقة النقب.

وبشكل عام، استندت خلفية المواقف المصرية لمعايير الأمن القومي، فقد صورت التهجير على أنه نقل الحرب لداخل الأراضي المصرية، وتصفية نهائية لقضية الفلسطينيين، وبدت مشكلة تهجير سكان غزة مباراة مفتوحة بين مصر من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، تبنت فيها مصر مواقف لتفنيد النوايا الإسرائيلية لفرض التهجير القسري على الفلسطينيين بالمخالفة للمادة 49 من اتفاقية جنيف والمتعلقة بمسؤولية دولة الاحتلال عن حماية السكان.

تمثل هذه الأفكار مساحة مشتركة بين القاهرة والقوى الفلسطينية، وتأتي التصريحات عن رفض مصر تقويض حركة حماس ضمن التصورات المستقرة تجاه أمن الحدود وتمكين الفلسطينيين من البقاء على الجانب الآخر من الحدود. وخلال الحرب الجارية، قاومت مصر محاولات تعريف حماس منظمة إرهابية، وظلت تصفها بالمقاومة الوطنية. ويعكس الإعلان عن اتصالات ما بين مسؤولي حماس والمخابرات المصرية وظهور خالد مشعل على الإعلام المصري، وجود رغبة لتجاوز الانقسامات الفلسطينية.

ومع توقع انفلات الحرب، حاولت مصر اتخاذ موقف متوازن لضبط الصراع عندما تكلمت عن الحرب الشرعية وحماية المدنيين على الجانبين ووقف الإبادة الجماعية آخذة في الاعتبار التداعيات القريبة والبعيدة للحرب، وخصوصاً ما يتعلق بالأمن الأوروبي والشرق الأوسط في حالة انتشار الحرب، وقامت الرؤية المصرية على ضرورة الوصول للتهدئة، ومعالجة القضية الفلسطينية بمنظور شامل وفق حدود العام 1967، واستئناف مسار السلام لإيجاد افاق لتسوية القضية الفلسطينية، واستخدمت السياسة المصرية مصطلح تصفية القضية للتعبير عن رفض تهجير الفلسطينيين، رأت مصر أن تهجير الفلسطينيين بمثابة تصفية للقضية على حساب دول المنطقة، وان هذه الفكرة ليست سوى نقل الأزمة لمكان أخر واضطراب الأمن بين دول المنطقة. وركزت مصر على أولوية وقف الحرب واستئناف السلام، ولذلك، رأت الاندماج في المشاورات السياسية وسيلة لاحتواء الصراع وامتصاص أعباء نشر القوات الأمريكية والأوروبية في البحر المتوسط.

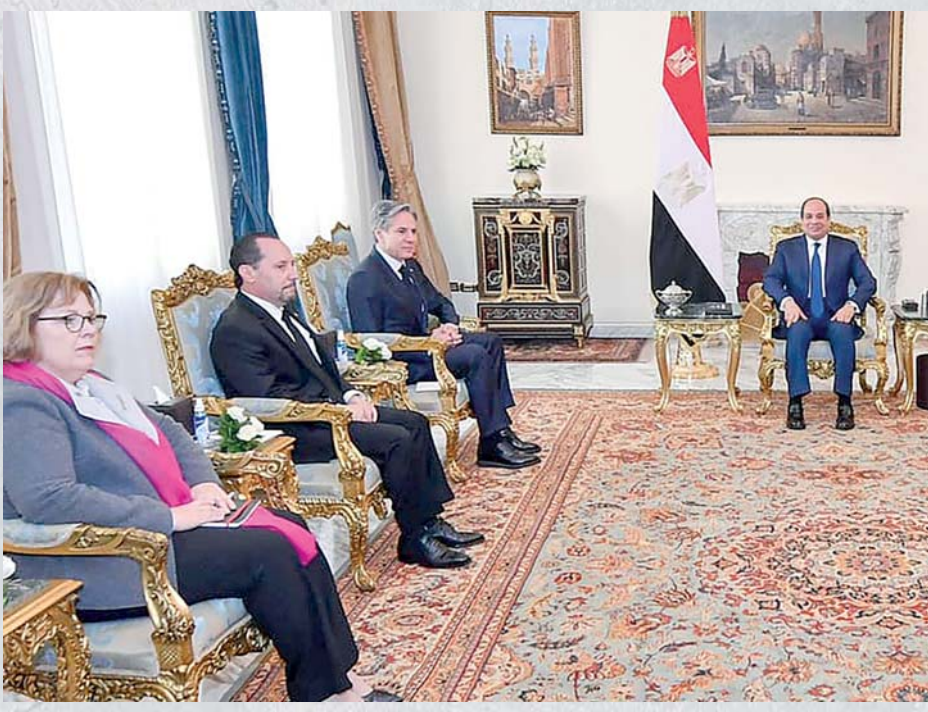

بناء تحالف مناظر للكتلة الغربية

نشطت الديبلوماسية المصرية في اتجاهات؛ خفض التصعيد وتوصيل المساعدات الإنسانية وإحياء عملية السلام والتسوية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. وبدت خريطة الاتصالات الدولية أكثر ارتباطاً بقضيتي الحرب والإغاثة، دون التوافق على خطة عمل مشتركة، لكنها تطورت، بمرور

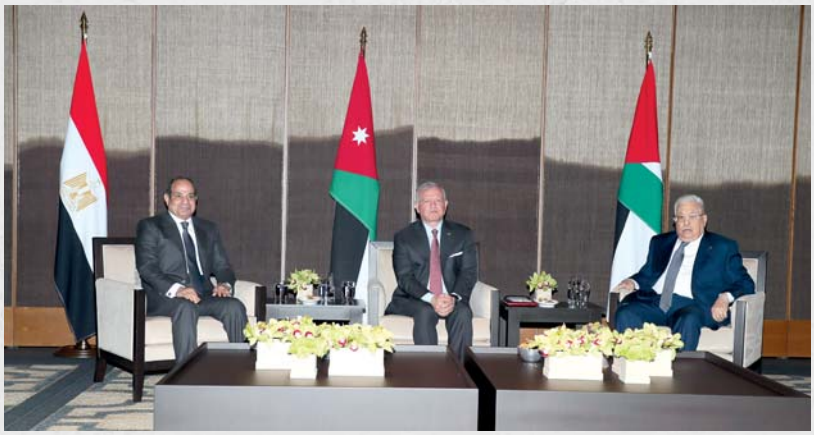

الوقت، عبر تنسيق المواقف العربية في الأمم المتحدة. ومنذ بداية الحرب، عملت السياسة المصرية على تشكيل أطر ديبلوماسية غير تقليدية. بدأت بقمة القاهرة للسلام، 21 أكتوبر 2023, وانتهت بالانخراط في الآلية السباعية المنبثقة عن القمة العربية . الإسلامي المنعقدة بالرياض في 11 نوفمبر من العام ذاته، لتتحرك ضمن سياق دولي مُساند لاستقرار الأمن الإقليمي. خلال هذه المرحلة، عملت مصر على تكوين معادلة الأمن المشترك لأطراف الصراع، بحيث لا يقتصر على تسويات جزئية للوضع في غزة، لكنه يتضمن الترتيبات المستقبلية للوقاية من الحرب على أساس مراعاة الحاجات الأمنية.

وعلى مدى الحرب، تتضافر سياسات مصر، الأردن والسلطة الوطنية، بحيث تشكل قاطرة للعمل في نطاق الدول الإسلامية والأمم المتحدة. وتوضح مشاركات وزراء خارجية الأطراف الثلاث اتساع التلاقي على التصور المرحلي لوقف الحرب وحماية قطاع غزة من الانهيار. وقد نجح العمل المشترك في تطوير مقترحات المجموعة العربية . الإسلامية في الأمم المتحدة، بما أدى لتقوية الموقف الفلسطيني وخفض هيمنة الخطاب الاستئصالي لدى الولايات المتحدة وحلفاءها الأوربيين. بدأ تبلور المواقف المشتركة مع إلغاء القمة الرباعية للرؤساء، 17 أكتوبر 2023، مع الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بسبب قصف المستشفى المعمداني ورفض الولايات المتحدة للقرار الروسي والبرازيلي بوقف إطلاق النار، ثم استمر التنسيق على مدى الأيام اللاحقة في المؤتمرات الصحفية بالأمم المتحدة، لتتكامل مع اللجنة السباعية التي تشكلت في وقت لاحق.

وعلى التوازي، نشطت الاتصالات المصرية . التركية، كان هذا واضحاً عندما لقيت زيارة وزير الخارجية التركي للقاهرة ترحيبا ملموساً، ما يوفر فرصة للمضي في بحث الخطوات التالية لتطبيع العلاقات. وقد أدت العوامل التاريخية وأعباء الجغرافيا، الموقع لتقارب التحديات والحفاظ على استمرار العلاقات الثنائية. وقد حاولت تناول ملفات كل من سوريا، ليبيا والحدود البحرية من منظور يراعي تحديات الأمن المشترك والنظر لاحترام وتطوير المجل الحيوي لكل من البلدين. وفي ذات الاتجاه، تواقفت مصرو قطر على تنسيق الوساطة، في 19 نوفمبر، ونقل المساعدات لقطاع غزة دون عوائق، والتركيز على الوقف الفوري غير المشروط لإطلاق النار. وتتكامل النظرة القطرية، في التضامن مع مصر لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، والرفض الكامل لتهجير الفلسطينيين داخل القطاع أو خارجه، والنفاذ العاجل للمساعدات الإنسانية دون شروط أو معوقات، وأيضاً، من أجل تنفيذ قرار القمة العربية . الإسلامية.

شكلت هذه البدايات الأساس المشترك لظهور اللجنة السباعية (السلطة الفلسطينية، مصر، تركيا، قطر، السعودية، الأردن، إندونيسيا)، لتكون آلية دولية جديدة لفتح آفاق التواصل مع الدول الكبرى والمجموعات الدولية. وفي 29 نوفمبر 2023 اجتمعت هذه اللجنة مع وزير خارجية الصين, وانج يي, لدعم الموقف الصيني في وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2712 الصادر في 15 نوفمبر. وبعد الاجتماع مع وزير الخارجية الأمريكي, في 8 ديسمبر 2023، أصدرت اللجنة السباعية بياناً مشتركاً، أكدت فيه على الوقف الفوري لإطلاق النار، ورفض استمرار العدوان، وتهيئة المناخ لحل الدولتين.

وبشكل عام، ظهرت اللجنة السباعية بوصفها منصة دولية رسمية لمخاطبة المنظمات والدول الكبرى، ووفق تحركها الجماعي، تمكنت من حشد التأييد الدولي بتصويت 153 دولة لصالح قرار الجمعية العامة الصادر في 12 ديسمبر والتحدث بشكل جماعي لرفض التهجير سكان غزة خارج

بيوتهم، ويعد هذا القرار صياغة مشتركة من إحدى وعشرين دولة عربية. تأسس هذا القرار على إلزام دولة الاحتلال بحماية المدنيين، والإفراج الفوري عن الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية. جاء القرار على خلفية رسالة الأمين العام الصادرة في 6 ديسمبر تحت المادة 99 ميثاق الأمم المتحدة, مشيراً لمشكلات ازدواج المعايير وأهمية النزر المتوازن للأبعاد الإنسانية ورفض إدانة حركة حماس والتصدي لطلب التعديل الأمريكي بتصنيف أحداث7 أكتوبر إرهابية وفظائع مروعة لا تُطاق. من الوجهة السياسية, يتجاوز هذا القرار أثر الاعتراض الأمريكي عليه في مجلس الأمن, وخصوصاً بعد استكمال أعماله بزيارة 11 عضواً, 13 ديسمبر 2023، لحدود رفح المصرية في صورة رمزية لتأكيد وجود تهديد للسلم والأمن وإظهار الحاجة لتمرير مساعدات الإغاثة. وعلى الرغم من عدم تمكن الوفد من دخول غزة، بدت أصداء الزيارة مزعجة للولايات المتحدة، ولذلك، تكمن أهمية قرارات الجمعية العامة في طبيعتها السياسية، وفي ذلك تتساوى مع تَجنب الدول تنفيذ غالبية قرارات مجلس الأمن في المشكلات المختلفة في أنحاء العالم، وبالتالي، يكتسب قرار الجمعية العامة أهميته من أن اتساع نطاق المعارضة للولايات المتحدة تعمل على خفض الجموح لاستمرار الحرب ودفعها للبحث عن تسويات لوقف إطلاق النار.

كانت تلك النتائج واحدة من السياسات المشتركة، وباعتبار تلاقيها مع التطلعات المصرية، تبدو أهمية تحولها لصيغة دولية تُكافئ التضامن الغربي مع إسرائيل. عالجت مصر هذه الجوانب على مستويي "مؤتمر السلام" و"القمة العربية الإسلامية". ولمواجهة التطرف الإسرائيلي، بدت السياسة المصرية بالمسار التفاوضي وإطار السلام خطاباً رسمياً، لكن واقعياً سارت في إجراءات الردع والاستعداد للحرب. كانت هذه الصيغة تعبيراً عن إدراك التعقيدات الإقليمية والتحفز الدولي لبعث أجواء حرب إقليمية، ولذلك، كان الحديث عن الوساطة والسلام خياراً استراتيجياً أقرب للياقة الديبلوماسية مقترنة بالالتزام بالحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني ووقف العقاب الجماعي والتهجير.

وعلى الرغم من احتواء الحرب والتجاوب الدولي في إدانة إسرائيل، لقيت السياسة المصرية حملة احتجاج على خلفية بقاء المساعدات على الأراضي المصرية والمطالبة بفتح معبر رفح. ردت مصر على الحملة بأن آلية إدارته مشتركة مع إسرائيل والاتحاد الأوربي، ولم يسبق إغلاقه وقت الحرب، لتبدو نقطة حرجة، وخصوصاً مع تحميل مصر عبء الحصار، دون مراعاة التخطيط الأمريكي لإحداث فوضى على الحدود تنتشر عدواها للمنطقة، ولذلك، بدت أولوية مصر في بناء معادلة تقوم على تحميل إسرائيل مسؤولية إغلاق الجانب الأخر.

يفتح هذا الجانب النقاش حول مصادر التهديد الأخرى، فعلى الرغم من تعثر أهداف إسرائيل وحلفاءها، يظل الوجود العسكري الغربي تهديداً مباشراً لمصالح الأمن المصري، وهذا ما يظهر في ثلاث مكونات، يأتي في مقدمتها، نشر حاملات الطائرات في البحر المتوسط لتبدو قواعد عسكرية دائمة في نطاق المجال الحيوي للأمن القومي المصري، أما الثاني، فهو ما يتعلق بكثافة الإمداد العسكري لإسرائيل لتعويضها عن الخسائر وتطوير مخزونها من السلاح، وبدت الدائرة الثالثة للتهديد في ظهور أعباء الأمن الإقليمي في البحر الأحمر بسبب دخول حركة الحوثي في الصراع الدائر. تتضافر هذه العوامل في مراجعة نظام الأمن الإقليمي، وبالنظر للتهديد المتزايد في البحر الأحمر، تشير محادثات الوساطة برعاية سلطنة عمان لبناء نظام جديد للأمن، تشارك فيه أطراف خارجية، حيث تساهم تحيز حركة الحوثي لأطراف غير عربية لتدويل الأمن عند باب المندب عبر تكوين تحالف دولي.

على اية حال، يعكس تصرف مصر وفق معياري أمن الحدود وإبقاء القضية الفلسطينية أولوية في المناقشات الدولية وجود قراءة لاستيعاب القيود والتهديد على الكيان الفلسطيني، غير أنه رغم التطور النسبي للآلية السباعية، تظل عناصر التهديد قائمة، وبالتالي، فإن حل المسألة التي تواجه السياسية يرتبط بمدى التقدم في مساعدة الفلسطينيين على تجديد الكيان السياسي (منظمة التحرير) وبناء تحالف نواة صلبة من دول المنطقة لانتهاز فرصة تململ المشروع الإسرائيلي. ■

خيري عمر: أكاديمي من مصر, أستاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صقاريا في تركيا.

قراءة لمواقف جماعة الحوثي من الحرب على غزة

أنور قاسم الخضري

بعد اندلاع أحداث غزة الأخيرة، اكتفت إيران بالإيعاز للجماعات والحركات الموالية له، في كلٍّ مِن لبنان والعراق واليمن، للقيام ببعض العمليَّات العسكرية، ضدَّ إسرائيل وبعض المواقع العسكرية والمدنية الأمريكية، في العراق وسوريا. وكان لجماعة الحوثي في اليمن الدور الأبرز مِن بين هذه الجماعات، إذ شنَّت هجمات عدَّة ضدَّ إسرائيل مِن خلال قصفها بالصواريخ البالستية والطائرات المسيَّرة، ومؤخَّرًا استهدفت السفن وطرق الملاحة الدولية في تصعيد هو الأوَّل مِن نوعه في المنطقة.

مع عدوان دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" على قطاع غزَّة، وارتكابها مجازر إبادة جماعية، على خلفية قيام حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بعملية "طوفان الأقصى"، في السابع مِن أكتوبر 2023، باتت الدول العربية في موقف محرج إزاء مناشدات أهالي غزَّة، وحركات المقاومة بها، للدول العربية للتدخُّل لإيقاف الحرب، وإسناد الفلسطينيين في دفاعهم عن أنفسهم. فهذه الدول باتت عاجزة عن التَّحرُّك ضدَّ إسرائيل، خاصَّة في ظلِّ الإسناد الكبير الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ودول أوربِّية أخرى، لإسرائيل، وحضورها بأساطيل حربية في البحر المتوسِّط والمنطقة.

في المقابل عملت إيران على استثمار هذا الحدث لصالحها وصالح القوى التابعة والموالية لها؛ خصوصًا في ظلِّ معاتبة "حماس" لمحور المقاومة، الذي تتزعَّمه إيران في المنطقة، لعدم قيامه بأيِّ دور تجاه ما يجري على غزَّة مِن عدوان في الأيَّام الأولى للعدوان الإسرائيلي، وهو ما تسبَّب في إحراج النظام الإيراني، خصوصًا أنَّ إيران تزايد منذ أربعة عقود على قضية القدس وفلسطين، وتتِّخذ مِنها ذريعة لتصدير ثورتها، وعسكرة الجماعات الموالية لها في المنطقة، وإمدادها بالسلاح، وبناءها بشكل ميليشاوي. وقد هدفت نداءات قيادات المقاومة الفلسطينية لإيران، ومحور المقاومة عمومًا، للمشاركة في المعركة، لتشتيت قوى الكيان الصهيوني على أكثر مِن جبهة، وتخفيف مستوى تركيز هجومه على غزَّة.

بعد اندلاع أحداث غزة الأخيرة، اكتفت إيران بالإيعاز للجماعات والحركات الموالية له، في كلٍّ مِن لبنان والعراق واليمن، للقيام ببعض العمليَّات العسكرية، ضدَّ إسرائيل وبعض المواقع العسكرية والمدنية الأمريكية، في العراق وسوريا. وكان لجماعة الحوثي في اليمن الدور الأبرز مِن بين هذه الجماعات، إذ شنَّت هجمات عدَّة ضدَّ إسرائيل مِن خلال قصفها بالصواريخ البالستية والطائرات المسيَّرة، ومؤخَّرًا استهدفت السفن وطرق الملاحة الدولية في تصعيد هو الأوَّل مِن نوعه في المنطقة.

أسباب اختيار إيران للحوثيين للقيام بهذا الدور

يبدو أنَّ إيران اختارت جماعة الحوثي لهذا الدور الأبرز دون بقيَّة الجماعات والحركات التابعة لها في المنطقة لعدَّة أسباب، مِنها:

1- أنَّ جماعة الحوثي ليست محسوبة على ذات الخط المذهبي الطائفي للنظام الإيراني، ولا تلتزم نظرية "الولي الفقيه"، إذ لها مشروعها المذهبي والسياسي الخاص بها، رغم تحالفها وتخادمها مع إيران بشكل تام بشأن قضايا المنطقة. وعليه، فلا إشكال عند النظام الإيراني في التضحية بها في سبيل إبقاء القوى المحسوبة عليها طائفيًّا وسياسيًّا، ككيانات ملتزمة بمرجعية "الولي الفقيه".

2- أنَّ قيام جماعة الحوثي بهجمات ضدَّ إسرائيل مِن اليمن لا يمكن أن تكون إلَّا جويَّة، مِن خلال صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيَّرة، وهذا يجعل المناوشات تقتصر على القصف الجوي المتبادل، وليس المواجهات العسكرية المباشرة على الأرض.

3- أنَّ موقع اليمن على مضيق باب المندب يتيح للحوثيين مهاجمة السُّفن التجارية، أو سفن نقل النفط والغاز، ما يرفع كلفة أسعار الطاقة بالنسبة للدول الأوربِّية والأمريكية، ويتيح قدرًا مِن المناورة لإيران للضغط على هذه الدول فيما يتعلَّق بمصالحها ونفوذها ومكاسب الجماعات التابعة والموالية لها في المنطقة.

4- أنَّ أيَّ هجوم مرتد مِن إسرائيل والولايات المتَّحدة ضدَّ الحوثيين لن يتسبَّب بأضرار على إيران ومصالحها ونفوذها في العراق وسوريا ولبنان، ما أصبح يُعرف بـ"الهلال الشيعي".

دوافع الحوثيين الداخلية

تأسَّست الجماعة على يد حسين بدر الدِّين الحوثي، ووالده المرجع الزيدي بدر الدين، على أساس استلهام أفكار وآراء روح الله الخميني، ودمجها بالمذهب الزيدي في صيغة تلفيقية تستهدف إيجاد تحالف بين الجماعة والنظام الإيراني. وظهرت جماعة الحوثي كقوَّة ميليشاوية مسلَّحة - لأوَّل مرَّة- عام 2004م. ودخلت -حتَّى عام 2010م- في ستِّ جولات مِن الحرب مع الدَّولة اليمنية، تحت شعار "الصَّرخة"، وهو شعار يردِّده الحوثيون فحواه: (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل، اللَّعنة على اليهود، النصر للإسلام).

وتحت شعار "الصرخة" أقدمت الجماعة على الخروج على الإجماع الوطني ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وضرب قوى ثورة 11 فبراير 2011م, بالانقلاب

على السلطة الشرعية، وإسقاط العاصمة اليمنية (صنعاء)، بقوَّة السلاح، في 21 سبتمبر 2014م، وقاتلت كلَّ مَن يخالفها مِن المكوِّنات السياسية والاجتماعية والفكرية، واستباحت دمائهم وأموالهم مِن منطلق أنَّهم عملاء وخونة للعدوان (السعودي- الأمريكي) على اليمن، حسب وصفهم. وقادت الجماعة أتباعها للقتال في عدَّة جبهات تحت ذريعة تحرير الأقصى، ومحاربة إسرائيل، كما هو موثَّق في المقاطع المرئية التي تبثُّها الجماعة وأتباعها حول التوجيه المعنوي لمقاتليها.

طيلة الفترة الماضية (2004م-2023م)، لم تُقدِم جماعة الحوثي على استهداف أيِّ قوى أجنبية، ولم تقاتل إسرائيل أو الولايات المتَّحدة أو بريطانيا، ولم تستهدف مصالحهم وقطعهم الحربية المنتشرة في المنطقة، أو في البحر الأحمر؛ وكانت هجماتها جميعًا تقتصر على اليمنيين، وعلى دول الجوار الخليجي (كالسعودية والإمارات).

في 31 أكتوبر الماضي (2023م), أعلن المتحدِّث العسكري لجماعة الحوثي أنَّ جماعته أطلقت عدَّة صواريخ وطائرات مسيَّرة تجاه إسرائيل, وأنَّ هذا هو الهجوم الثَّالث الذي تقوم به الجماعة في هذا الشَّأن؛ دون أن يكشف عن حجم الهجوم المشار له. وقبل ذلك, وتحديدًا في 19 أكتوبر, أعلنت وزارة الدِّفاع الأمريكية أنَّ المدمرَّة "يو.إس.إس. كارني", الموجودة في البحر الأحمر, أسقطت 3 صواريخ، وعددًا مِن المسيَّرات التي أطلقها الحوثيون، وأنَّه لا يمكن على وجه اليقين تحديد هدف الصَّواريخ، وأنَّ مِن المحتمل أن تكون موجَّهة نحو أهداف في إسرائيل. لقد تبنَّت جماعة الحوثي خطابًا دعائيًّا بشأن القدس والأقصى وفلسطين، منذ أيَّامها الأولى، غير أنَّها هدفت بالأساس إلى السيطرة على الحكم في اليمن، والانفراد به، وفق التصوُّر الذي يحمله المذهب الزيدي للحكم، والخبرة التاريخية لحكم الأئمَّة الزيديين في اليمن، مع الإفادة مِن "الثَّورة الإسلامية" في إيران. وقد عمدت الجماعة عقب هيمنتها على صنعاء إلى الهجوم على مؤسَّسات يمنية وفلسطينية ناشطة في دعم قضية فلسطين، وإغلاقها، وحصر أيَّ عمل في هذا الشَّأن بها؛ متَّهمة القوى الأخرى بالعمالة لإسرائيل!

وتأتي هجمات الحوثيين ضدَّ إسرائيل بالصَّواريخ والطائرات المسيَّرة، واستهداف السُّفن التجارية في البحر الأحمر، ضمن توظيف إيراني شمل "حزب الله" في لبنان، والجماعات الأخرى بالتوازي؛ فالحوثيُّون يستهدفون إسرائيل بأسلحة إيرانية بالأساس. ومِن غير الممكن أن تنخرط الجماعة في حرب إقليمية دون رضا وإسناد إيراني، وربَّما روسي وصيني مِن ورائه.

ويهدف الحوثيون مِن هذه الهجمات لما يلي:

1- تحقيق أعمال دعائية لتحسين صورة جماعة الحوثي:

تريد جماعة الحوثي مِن وراء هذه العمليات العسكرية الموجَّهة ضدَّ إسرائيل ومصالحها تحقيق أهداف دعائية واسعة، تمكِّنها مِن تسويق خطابها وصورتها في أوساط أتباعها والأوساط الشعبية عمومًا في اليمن؛ إذ ستبدو مِن خلال هذه الهجمات قوَّة مناصرة لأهل غزَّة والقضية الفلسطينية، وندًّا لإسرائيل، وطرفًا مؤثِّرًا في المنطقة. وهو ما سيرفع رصيدها الجماهيري في ظلِّ موجة التعاطف الهادرة التي تعيشها المنطقة مع الأحداث الراهنة في غزَّة وفلسطين.

2- الهروب مِن الضغوط الشعبية:

يعدُّ الدخول في مواجهة عسكرية مع قوى خارجية فرصة ذهبية للجماعة لصرف انتباه اليمنيين عن فشلها في توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الرئيسة للشعب في مناطق سلطتها ونفوذها، وللإفلات مِن الضغوط الشعبية التي تواجهها، نتيجة امتناعها عن دفع مرتَّبات القطاع الأوسع مِن الموظَّفين الحكوميين لما يزيد عن ستِّ سنوات، لا سيَّما وأن توقُّف الحرب -منذ أبريل 2022م- أبطل ذرائعها بهذا الشَّأن، حيث لم يُعد لديها ما تتحجَّج به بشكل مُقنِع، خاصَّة وأنَّ موجة السخط الشعبي كانت في تزايد مستمرٍّ، وأخذ التململ الشعبي يتبلور في كيانات مجتمعية، كما هو الحال مع نادي المعلِّمين اليمنيين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية؛ ما يشي باتِّجاه الأمور نحو احتجاجات شعبية أوسع. ومِن المفارقات، أنَّ الجماعة انتهزت الأحداث في غزَّة لفرض المزيد مِن الجبايات والإتاوات على التُّجار والسكَّان في مناطق سيطرتها، لدعم قوَّتها

الصاروخية، وإطلاق الصواريخ والطائرات المسيَّرة تجاه إسرائيل.

3- محاولة كسب شرعية داخلية وإقليمية:

حرصت جماعة الحوثي على أن تتجاوز بهذه العملية السلطة الشرعية وبقيَّة القوى اليمنية، وأن تقدِّم نفسها على أنَّها القوَّة المهيمنة التي تُمثِّل الشعب اليمني، وتتَّخذ القرارات والمواقف الحاسمة نيابة عنه؛ فمن شأن هذه العمليات أن تُوفِّر لها قدرًا مِن الشرعية الشعبية في ظلِّ الارتباط العاطفي الكبير بين الشَّعبين اليمني والفلسطيني، واهتمامه بالقضية الفلسطينية، وفي ظلِّ الخذلان الواسع للشعب الفلسطيني مِن قبل الأنظمة الرسمية العربية والإسلامية. كما أنَّ قيامها بهذه العمليات يحرج الأنظمة العربية، ويعزِّز أسهم محور المقاومة الذي تتزعَّمه إيران، وتنخرط الجماعة ضمنه؛ لذا حرص إعلامها على التباهي بأنَّهم حاضرين في غرفة العمليَّات المشتركة لما يُسمَّى "محور المقاومة"، وعلى الالتزام بما يُسمَّى مبدأ "وحدة الساحات" لتلك القوى.

4- توفير ذريعة للحفاظ على حالة الاستنفار وعسكرة الحياة العامة:

إنَّ تصعيد جماعة الحوثي مِن عمليَّاتها ضدَّ إسرائيل يأتي ضمن سياسة فرض هيمنتها السِّياسية الأحادية على المشهد اليمني، وإحكام قبضتها الأمنية ضدَّ أيِّ حراك شعبي ضدَّ سياستها المنتهكة للحقوق والحرِّيات، وتبرير هجماتها العسكرية ضدَّ مناطق مخالفيها، إذ لا تزال تطمح في إسقاط محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز تحت هيمنتها. وهي بحاجة إلى قضية قتالية جديدة تمكِّنها مِن التماسك الداخلي، والبقاء في حالة حرب واستنفار، لا سيَّما بعد سريان الهدنة لما يزيد عن عام ونصف، وإمكانية انسحاب السعودية والإمارات عسكريًّا مِن الحرب في اليمن.

حدود ومستويات هجمات الحوثيين على إسرائيل

في ظلِّ الدوافع والأسباب التي تقف وراء عمليات جماعة الحوثي العسكرية التي تستهدف إسرائيل فإنَّ طبيعة هذه العمليَّات ومستوى الأعمال العسكرية ضدَّ إسرائيل سيبقى محكومًا بقواعد الاشتباك الناظمة لعلاقة إيران بالولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، ولا يمكن أن تذهب أبعد مِن ذلك. وبالتالي، فإنَّ الصواريخ والطائرات المسيَّرة التي سترسل ستظلُّ محدودة الأثر، وغير مؤثِّرة على المشهد العسكري في إسرائيل، لأنَّه يتمُّ اكتشافها وإسقاطها في وقت مبكِّر، أو أنَّها تقع في مناطق نائية دون إحداث أيِّ ضرر يذكر، فيما ستركِّز الجماعة على استثمار هذه العمليَّات دعائيًّا وإعلاميًّا على المستوى الشعبي.

كما أنَّ استهداف السُّفن التجارية أو الحربية في البحر الأحمر لن يأخذ بعدًا عسكريًّا، بقدر ما سيبقى بعدًا دعائيًّا، حيث أنَّ القدرات العسكرية البحرية للجماعة لا تؤهِّلها لمواجهات عسكرية في عرض البحر ضدَّ الأساطيل الأمريكية والغربية المنتشرة في المنطقة. وما قامت به الجماعة مِن اختطاف لسفينة تجارية مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، ومِن استهداف سفن أخرى بالصواريخ، في ظلِّ القطع البحرية والغربية المنتشرة في المنطقة، يثير عدَّة تساؤلات حول مدى انخراط جماعة الحوثي في مخطَّط خارجي يستهدف اليمن والمنطقة، ويفرض حضورًا عسكريًّا أجنبيًّا على الأراضي اليمنية تحت ذريعة هذه الهجمات. فقد ظلَّت رغبة قيام قواعد عسكرية في الجزر والسواحل اليمنية حاضرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1990م، لكنَّها وُوجهت برفض شعبي ورسمي يمني. وفي ظلِّ الحديث عن قيام دولة الإمارات العربية المتَّحدة باستحداث منشئات عسكرية في بعض الجزر اليمنية في البحر الأحمر والمحيط الهندي فإنَّ مِن المتوقَّع أن يجري تسليمها لقوى أمريكية وبريطانية كما سبق وأشارت له عدَّة تقارير إعلامية في اليمن. ولن تجد الدولتان ظرفًا أنسب مِن هذا للقيام بفرض حضورها العسكري على الشرعية اليمنية تأمينًا للملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهنا ستكون الجماعة قد قدَّمت خدمة جليلة للولايات المتَّحدة وحسَّنت مِن صورتها، وشوَّهت صورة الحكومة الشرعية وألجأتها للخضوع للضغوط الغربية لتأمين الملاحة الدولية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن.. ■

أنور قاسم الخضري: باحث من اليمن، يعمل حالياً رئيساً لوحدة الدراسات الإستراتيجية في مركز "المخا" للدراسات في إسطنبول.

لبنان والحرب على غزة

طوبا يلدز

رغم مرور نحو أسبوعين على الحرب الطاروخية التي شنتها إسرائيل على غزة رداً على عملية طوفان الأقصى, إلا أن إسرائيل لم تستطع حتى اللحظة التأسيس لمرحلة الحرب البرية أو اللجوء إلى خيار الحرب الشاملة, نظرا لاحتفاظ الفصائل الفلسطينية بقدرات الهجوم المباغت على أهداف في العمق الإسرائيلي, واستثمار ورقة الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها كتائب عز الدين القسام في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023, كشفت مرة أخرى للعالم أجمع عن المجازر التي تواصل إسرائيل ارتكابها بحق الشعب الفلسطيني. كما أن المأساة الإنسانية التي نجمت عن القوة غير المتكافئة التي استخدمتها إسرائيل في قطاع غزة مباشرة بعد بدء العملية لم تدفع دول المنطقة فحسب, بل العالم كله إلى الحديث عن فلسطين مرة أخرى. وأدت التصريحات والمواقف المتضاربة على المستويين الإقليمي والعالمي منذ بداية الحرب، إلى تصاعد مخاوف دول الجوار. وتأتي على رأس هذه البلدان، لبنان الذي له تاريخ من الحرب مع إسرائيل ولم يتمكن من تجاوز تجربتها حتى الآن. وفي هذه المرحلة، على الرغم من أن الهجمات الحذرة والمستمرة بين حزب الله والقوات الإسرائيلية على الحدود الجنوبية للبنان منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول لم تخلق جوا عاما من الذعر في لبنان, إلا أن ارتفاع حدة الهجمات اعتبارا من نوفمبر/ تشرين الثاني تسببت في ازديدا القلق, وبدأ يتبادر إلى الأذهان سؤال هل سيعود لبنان إلى أيام 2006 من جديد. وفي سياق هذا السؤال, فإن موقف لبنان في القضية الفلسطينية يشغل أذهان المجتمع اللبناني والسياسيين اللبنانيين والدول التي لها نفوذ غير مباشر على لبنان. وعلى الرغم من أننا نرى أن هناك جهودا كبيرة مبذولة من أجل تجنيب لبنان الدخول في الاشتباكات وإبقائه بعيدا عن إسرائيل قدر الإمكان, إلا أن الهجمات ضد المدنيين على الحدود الإسرائيلية اللبنانية تسببت في تصاعد التوتر في كل شريحة من لبنان تقريبا. وفي هذا الصدد, بدأت شرعية حزب الله وقضية فلسطين ومستقبل لبنان وحتى العلاقات اليهودية المسيحية تصبح موضع تساؤل مرة أخرى في لبنان على مستوى أعلى من قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول، من خلال طرحها على أسس سياسية ودينية.

ماذا يقلق المجتمع اللبناني؟

يشار إلى أن ما يقرب من 80% من الشعب اللبناني يؤيد المقاومة الفلسطينية وعملية طوفان الأقصى. ولاسيما أن الهجوم الذي نفذته

إسرائيل على المستشفى الأهلي المعمداني في 17 أكتوبر/ تشرين الأول كان له تأثير صدمة كبيرة على اللبنانيين، حتى أولئك الذين فضّلوا التزام الصمت إزاء المقاومة الفلسطينية بدأوا يرون أعمال حماس على أنها "مطالبة للحقوق". ولكن رغم أن المجازر التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة أسفرت عن مأساة إنسانية كبيرة، إلّا أن اللبنانيين يرفضون أن يكونوا جبهة في الحرب.

وطالب قسم كبير من المجتمع اللبناني ببقاء المقاومة الفلسطينية على أرضها، وعدم دخول لبنان في الحرب بأي شكل من الأشكال. بعد اندلاع الحرب الأخيرة في غزة ارتفعت أصوات متعددة في المجتمع اللبناني من مختلف الطوائف والمذاهب تدعو لإبعاد لبنان عن مناطق الصراع الساخنة، ما أكسب هذه الأصوات قوة في مواجهة الخطاب المتشدد لزعيم حزب الله حسن نصر الله. وفي هذا السياق، هنالك الكثير من اللبنانيين يؤيدون بعض الأطروحات، مثل "إذا كان حزب الله يريد الانضمام إلى الحرب، فيمكنه الانضمام من داخل الأراضي الفلسطينية".

تبرز في لبنان الأبعاد الاقتصادية والدينية والسياسية للخطابات المناهضة للحرب، والتي تأتي من الطوائف المسيحية والسنية والدرزية وقسم من الشيعة. ويشار إلى أن

لبنان لم يتخذ حتى الآن أي خطوات ملموسة لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي يمر بها. كما أن وصول معدل التضخم في الوقت الحالي إلى 200% وعدم وجود أفق لأي تحسن ملموس على المدى القصير, يؤكد حساسية اللبنانيين فيما يتعلق بالحاجة إلى الابتعاد عن الحرب. وعلى الرغم من أن لبنان شعر بارتياح اقتصادي نسبي بفضل عائدات السياحة الصيف الماضي, إلا أن سيناريوهات الحرب أبعدت البلد مرة أخرى عن خطط السياحة والاستثمار. في المقابل, من الواضح أن انخراط لبنان في الحرب سيلحق الأضرار في الأماكن السكنية والبنية التحتية في البلاد بشكل كبير. ومن المتوقع, بحكم تجربة حرب 2006, أن تمتد هجمات إسرائيل في جنوب لبنان إلى بيروت في حال إعلان إسرائيل حربا مفتوحة. لكن الحقيقة المهمة التي تميّز الوضع الحالي عن حرب 2006 هي أن الدعم الخليجي الذي سيحتاجه لبنان بعد الحرب لن يأتي. لأن دول الخليج أوقفت دعمها المالي للبنان في عام 2016، وفي المرحلة التي أعقبت ذلك العام لم نرَ أي تحسن في علاقات لبنان مع دول الخليج، بل على العكس، بدأت حدة التوتر تزداد في العلاقات بينهما. ولذلك فإن عدم وجود دعم خارجي لاعادة بناء لبنان بعد الحرب يعني أن البلاد لن تكون قادرة لسنوات عديدة على تجاوز آثار حرب محتملة.

هناك أمر آخر يثير القلق في المجتمع اللبناني وهو الهجرة الداخلية. حيث نزح حوالي 30 ألف شخص من مناطق جنوب البلاد منذ بدء الاشتباكات التي تهدد الأماكن السكنية هناك. ولم تتم عمليات الإجلاء هذه مثلما قامت إسرائيل بإجلاء سكانها من الشمال وإسكانهم في مخيمات، بل على العكس من ذلك، لم تشجع الدولة اللبنانية مسألة الهجرة ولم تؤمّن هذه الهجرة. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان جنوب لبنان هم من الشيعة، إلّا أن السنة والمسيحيين أيضا بدأوا في مغادرة الأحياء التي يعيشون فيها والانتقال إلى بيروت وضواحيها. وأدى هذا الأمر إلى إغلاق أماكن العمل في المناطق الجنوبية وزيادة البحث عن وظائف جديدة في المناطق التي هاجروا إليها، كما ظهرت المشاكل الاقتصادية على الواجهة مرة أخرى تحت عناوين مختلفة. من ناحية أخرى، تسببت الهجرة الداخلية في بروز أزمة

اللاجئين المستمرة في لبنان على السطح مرة أخرى. حيث بدأت الأسئلة تطرح حول الأماكن التي من الممكن أن يتوجه إليها 90 ألف لاجئ سوري مستقرين ومسجلين في الجنوب, في حال أرادوا مغادرة المنطقة الجنوبية. وعلى الرغم من أن وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار تقدم بمقترح باسم الحكومة اللبنانية لإنشاء مخيم جديد للاجئين على الحدود اللبنانية السورية، وطرح المسألة على جدول أعمال الأمم المتحدة من خلال رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، إلا أن ممثلية الأمم المتحدة لم تتخذ أي قرار واضح حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، حتى لو تم اتخاذ قرار في هذا الاتجاه، فإن بناء لبنان مخيم جديد للاجئين السوريين واستخدام الحدود السورية لهذا الغرض سيسبب أزمة أمنية. ومن الواضح أن الدولة اللبنانية لا تستطيع التغلب على العراقيل والمشاكل التي ستحدث فيما يتعلق بخدمات التعليم والصحة بسبب تلبية احتياجات اللاجئين الجدد الذين سيضافون إلى ما يقارب 500 ألف لاجئ سوري موجودين حاليا في البقاع وشمال لبنان. وسيكون هذا الوضع عاملا مهما من شأنه أن يساهم في تفاقم أزمة السلطة والأزمة الاجتماعية، فضلا عن تصاعد ردود الأفعال ضد اللاجئين السوريين.

مما لا شك فيه أن هناك دوافع طائفية في لبنان فيما يتعلق بأجواء الذعر التي خلقتها الحرب. ومن الواضح أن وجهة نظر المسيحيين تجاه القضية الفلسطينية أكثر وضوحا من مواقف الطوائف الأخرى. ويأتي المسيحيون على رأس اللبنانيين الذين يقولون "لا نريد أن تصبح بيروت مثل غزة"، ويعلنون أنه تم دفع ما يكفي من أجل قضية فلسطين خلال الحرب الأهلية في لبنان. جدير بالذكر أن الحرب الأهلية اللبنانية بدأت في 13 أبريل/ نيسان 1975, عندما هاجم الكتائب المسيحية اللبنانية حافلة كانت تقل فلسطينيين, ويعتبر ذلك اليوم هو بداية العلاقات الهشّة والمتوترة بين المسيحيين اللبنانيين والفلسطينيين والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم. وهناك حدثان مهمان وقعا خلال الحرب الأهلية تسببا في تصاعد حدة التوتر وكانت إسرائيل طرفا في هذين الحدثين. الحدث الأول هو الهجوم الذي شنته الكتائب على مخيمات

اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي في عام 1982, أما الثاني فهو وصول القوات الإسرائيلية إلى بيروت في حرب عام 2006، وهذا أدى إلى تعميق آراء المسيحيين فيما يتعلق بجدوى عدم تأييد الحرب. وفي السياق نفسه، على الرغم من أن الدروز والسنة يؤيدون المقاومة الفلسطينية، على عكس المسيحيين، إلّا أنهم يعتقدون أن الحل لن يأتي من لبنان، وأنهم لا يستطيعون تحمل تبعات حرب أهلية جديدة.

لكن هناك نقطة مهمة بالنسبة للبنان يجب الإشارة إليها فيما يتعلق بطوفان الأقصى. حيث من المعروف والمقبول لدى كل شرائح المجتمع أن جميع اللبنانيين بغض النظر عن طائفتهم سيقاومون ويقاتلون ضد إسرائيل في حال إعلانها الحرب على لبنان، وهم يصرّحون في كل فرصة بأنهم سيدافعون عن أنفسهم ضد إسرائيل. ولكن، في حالة نشوب حرب محتملة، فإن عنف الاشتباكات وظهور قوات الميليشيات، سيجلب معه خطر الحرب الأهلية. لذلك، لن يكون من الصعب أن تنعكس الأزمات الطائفية المستمرة على المستويين السياسي والدبلوماسي في البلاد على الساحة العسكرية على الأرض. جدير بالذكر أن الهجوم الذي قام به الشباب الشيعة على الجامعة الأمريكية في بيروت تلبية لدعوة حزب الله للناس بالنزول إلى الشوارع للاحتجاج خلال أيام الغضب، والفوضى التي شهدتها الشوارع في ذلك الوقت، تسبب في حدوث توتر اجتماعي كبير وسط الشعب اللبناني. لذلك، حتى لو تم التصرف بوعي وطني ضد إسرائيل، فلن تكون هناك مقاومة شاملة. وهذا الوضع سيساهم في خروج لبنان أكثر من وضعية الدولة وسيثير الفوضى بشكل كبير.

مقاربة السياسة اللبنانية

ساهم بروز الاهتمامات الاجتماعية في مختلف جوانبها في رسم خطوط خطاب السياسيين اللبنانيين. وعلى الرغم من أن جميع قادة الأحزاب السياسية تقريبا متفقون على ضرورة عدم مشاركة لبنان في الحرب، إلّا أن من الواضح أن لديهم أساليب مختلفة لإدارة الأزمة. حيث يعمل السياسيون اللبنانيون الذين يرغبون

في المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرار في معادلة لبنان - حزب الله، على ضبط لهجة خطابهم فيما يتعلق بتشكيل مستقبلهم السياسي، إضافة لتحسب أي ردود أفعال محتملة من الشعب اللبناني على خطاباتهم.

ومن اللافت للانتباه هنا أن زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الخصم اللدود لحزب الله، يذكّر باستمرار بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي يتضمن نزع سلاح حزب الله. حيث يرى جعجع أن قدرة حزب الله العسكرية تشكل خطرا على استقرار الدولة اللبنانية، كما يعمل جعجع على الإدلاء بتصريحات مهمة ساعيا لتحويل أزمة حزب الله إلى فرصة، خلال مرحلة طوفان الأقصى. ورغم أن زعيم التيار الوطني

الحر جبران باسيل الذي يعتبر أحد حلفاء حزب الله البعيدين، يصدر تصريحات تدافع عن أنشطة حزب الله من خلال التأكيد على أهمية "المقاومة"، إلا أن باسيل نفسه يسعى لإظهار عدم تأييده لحزب الله على الساحة السياسية عبر إعلانه بكل وضوح عدم دعمه لمرشح نصر الله للرئاسة سليمان فرنجية. ولهذا السبب، يمكننا فهم أن جبران باسيل يتناول التوتر اللبناني الإسرائيلي في سياق حساباته السياسية الخاصة، وأنه يبدي رأيه في سياق الدعم العسكري والمعارضة السياسية. أما زعيم تيار المردة سليمان فرنجية الذي يعد أقرب حلفاء نصر الله، فهو يقدم دعما غير محدود لرد حزب الله على إسرائيل، لكنه في الوقت نفسه يؤكد على المكان الذي يجب أن يقف فيه لبنان من خلال تصريحه "لا أحد منّا أقل وطنية من نصر الله". ويبدو أن هذا يأتي في سياق عدم رغبة فرنجية في اهتزاز صورته كمرشح للرئاسة.

وعلى جاب آخر، لو نظرنا إلى الجبهة الدرزية، فيمكن رؤية أن الحماس الذي أبداه وليد جنبلاط في الأيام الأولى للاشتباكات تراجع في الأيام التالية. حيث أعلن وليد جنبلاط أنه سيدافع عن لبنان إلى جانب محور المقاومة إذا اندلعت حرب في هذه المرحلة، كما رأى أن قرار نصر الله في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني بعدم إعلان الحرب هو قرار واقعي ومتوازن، ما يدل على أنه يؤيد الرأي المشترك مع زعماء الأحزاب الآخرين بعدم الذهاب للحرب. أما على الساحة السنية التي تعتبر إحدى حلقات الضعف في البلاد، فقد صدرت تصريحات لم تتجاوز تأييد قضية غزة. لأن السنّة لم يتمكنوا من سد الفجوة التي نجمت بعد سعد الحريري ولم يبدوا فعالية في ردود الفعل المختلفة على ساحة السياسة اللبنانية التي تركز على المقاومة الفلسطينية، ولوحظ عدم مشاركتهم في النقاشات بهذا الصدد. من ناحية أخرى، من الواضح أن السنّة لا يريدون تناول مسألة طوفان الأقصى ضمن حساباتهم الخاصة، مثلما يجري من قبل عدد من السياسيين اللبنانيين.

وفي النتيجة، لو نظرنا إلى مواقف السياسيين اللبنانيين، فيمكن أن نفهم عدم وجود استراتيجية واضحة لديهم بشأن الحرب. لأنه لا الحكومة ولا المجتمع ولا السياسيون اللبنانيون يشعرون بأنهم مستعدون لمواجهة إسرائيل. وفي هذه المرحلة اليوم، لو أخذنا بعين الاعتبار ظروف لبنان الواقع وسط الفوضى الجارية في المنطقة، سنرى بشكل واضح أنه يحاول البقاء مستقرا. أما إذا قامت إسرائيل بمهاجمة بيروت، فإن لبنان سيتحول إلى ساحة صراع ساخنة أراد ذلك أو لم يرد. ومن ناحية أخرى، طالما ظلّت القضية الفلسطينية ساخنة حتى لو لم يمتد طوفان الأقصى إلى لبنان، سيستمر الصراع السياسي في لبنان حول أسلحة حزب الله وسيبقى احتمال قيام إسرائيل بمهاجمة لبنان في أي وقت قائما. وهذا الوضع سيؤدي إلى تعميق المشاكل في لبنان وإلى مزيد من هشاشة النظام السياسي. ■

توبا يلديز: أكاديمية وباحثة من تركيا، أستاذة مشاركة دكتورة في جامعة إسطنبول.

الانتخابات المحلية الأخيرة في العراق من منظور الغايات السياسية

واثق السعدون

القوى السياسية التقليدية كانت بحاجة لإجراء انتخابات 2021 المبكرة, لـ "استعادة" ثقتها بنفسها وبقدرتها على البقاء في المشهد السياسي في العراق, وبنفس السياق, هي كانت بحاجة لإجراء الانتخابات المحلية 2023 لـ"تعزيز" هذه الثقة وهذه القدرة.

جرت في 18 كانون الأول 2023 انتخابات مجالس المحافظات في العراق, بعد 10 سنوات من توقفها, فآخر انتخابات محلية جرت في 2013, وقبل ذلك, أجريت انتخابات مجالس المحافظات في عام 2009 فقط. وكان من المقرر إجراؤها عام 2018، تزامنا مع الانتخابات النيابية في تلك السنة، لكن تم تأجيل انتخابات مجالس المحافظات لأكثر من مرة.

عندما اندلعت احتجاجات تشرين الأول 2019, صوّت مجلس النواب العراقي حينها على حل تلك المجالس وإنهاء عملها, وهو أمر كان من بين مطالب المتظاهرين. لأن محتجي تشرين, ومعهم غالبية الشعب العراقي, رأوا بأن تجربة مجالس المحافظات بعد 2003 كانت سيئة, ولم ينتج عنها أي فائدة، بل أن وجودها في السنوات التي سبقت تجميدها كان يشكل ضرراً، وأحد منافذ الفساد، لأن تلك المجالس ابتعدت، أو أبعدت، عن أداء أدوارها وواجباتها المتعارف عليها كمجالس محلية، أو مجالس بلدية، والتي من المفترض أن تتمحور حول سبل الارتقاء بمستوى أحوال المواطنين في مدن تلك المجالس، وتحسين الخدمات المقدمة لهم. بدلًا من ذلك، كان هنالك توظيف خاطئ وفوضوي لمجالس المحافظات من القوى السياسية المهيمنة على العملية السياسية في العراق قبل إيقاف عملها في 2019، وكانت تلك المجالس منشغلة تماماً بالصراعات والتنافسات الحزبية، فضلاً عن انها كانت تمثل بالدرجة الأساس استثمارات مالية وانتخابية لأحزابها السياسية. احتجاجات تشرين 2019, وبرغم تلاشي معالمها من الشارع العراقي, إلا أن آثارها ما

زالت تتفاعل في الوعي الجمعي للشعب العراقي، وفي مدارك العقل السياسي للأطراف المتحكمة بالعملية السياسية في العراق. فسعة تلك الاحتجاجات، وعلو سقف مطالبها، والشعارات الوطنية، العابرة للطائفية، التي رفعتها، والتضحيات الكبيرة التي قدمتها، مثلت أخطر تهديد للنظام السياسي في عراق ما بعد 2003، باعتراف رموز النظام أنفسهم، الذين وصفوا تلك الاحتجاجات بأنها هزة كبيرة للنظام السياسي كادت أن تعصف به.

وبعد توقف احتجاجات تشرين، فأن القوى السياسية التقليدية (الشيعية، والسنية، والكردية) التي تعودت على تقاسم السلطات وامتيازاتها ضمن مبدأ "المحاصصة"، كانوا جميعاً أمام تحدي رئيس وهو احتواء تداعيات احتجاجات تشرين وإعادة تأهيل العملية السياسية، والعودة إلى الأعراف والأنماط والسلوكيات السياسية، التي كانت سائدة قبل تلك الاحتجاجات. وكانت المثابة الرئيسة الأولى في طريق العودة هذا، هي اجراء الانتخابات المبكرة في 2021, بمشاركة نفس القوى السياسية التقليدية, مع السماح بمشاركة رمزية من بعض الأحزاب الجديدة التي "ادعت" انتماءها لتيار تشرين. ومن حسن حظ تلك القوى, جاءتهم بعد تلك الانتخابات هدية غير متوقعة, جعلت طريق عودتهم سالكاً, تمثلت بانسحاب الصدريين من العملية السياسية، برغم تصدرهم نتائج تلك الانتخابات، بعد عرقلة مساعي الصدريين لمغادرة نظام "المحاصصة" وتشكيل حكومة وحدة وطنية. فقبل انتخابات 2021 كان إقناع الصدريين بالمشاركة في الحكومات التوافقية التي ترتكز على نظام "المحاصصة"، يحتاج إلى جهد كبير من تلك القوى السياسية، ولكن الصدريين كانوا يشتركون في تلك الحكومات في النهاية.

أهمية هذه الانتخابات المحلية للقوى السياسية التقليدية

بعد تشكل الحكومة الحالية برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في تشرين الأول 2022، تجدد الحديث حول ضرورة اجراء انتخابات مجالس المحافظات وتشكيل مجالس جديدة بحماس كبير، خصوصاً من الأطراف السياسية (الشيعية، السنية، الكردية) المشتركة بتشكيل هذه الحكومة ضمن ائتلاف "إدارة الدولة"، في مقدمتهم تحالف الإطار التنسيقي الشيعي، صاحب التمثيل الرئيس والأكثر نفوذاً في الحكومة الحالية. المبررات التي كان يسوقها المتحمسين لإعادة عمل تلك المجالس، ترتكز على أن عدم وجود هذه المجالس، مع استمرار المحافظين (حكام الولايات) بمناصبهم لفترات طويلة، جعل هؤلاء المحافظين خارج الرقابة والمحاسبة، ما أدى إلى تنامي حالات الفساد واستغلال السلطة من بعض هؤلاء المحافظين. كما أن القوى السياسية التي روجت لأهمية إعادة تشكيل مجالس المحافظات وعدت بتقديم رؤيات وبرامج وخطط جديدة لتفعيل الأدوار الخدمية لتلك المجالس، وإبعادها عن الصراعات الحزبية والسياسية، لتكون مجالس المحافظات رديفة ومساندة للحكومة

المركزية في توجهاتها نحو تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية والاقتصادية في العراق.

ولكن من جانب آخر، يمكننا القول بأن اجراء انتخابات المجالس المحلية، كانت من منظور القوى السياسية التقليدية، هي المثابة الرئيسة الثانية في طريق استعادتها لزمام التحكم بالعملية السياسية، ودليل على تعافيها من "جراحات" تشرين. بحسبان ان إيقاف عمل مجالس المحافظات كان استجابةً لمطالب احتجاجات تشرين.

بمعنى آخر، القوى السياسية التقليدية كانت بحاجة لإجراء انتخابات 2021 المبكرة, لـ "استعادة" ثقتها بنفسها وبقدرتها على البقاء في المشهد السياسي في العراق, وبنفس السياق, هي كانت بحاجة لإجراء الانتخابات المحلية 2023 لـ"تعزيز" هذه الثقة وهذه القدرة.

التيار الصدري أكد من جانبه مقاطعته لهذه الانتخابات المحلية، ودعا المواطنين العراقيين الأخرين لمقاطعتها أيضاً وعدم الاشتراك بالتصويت، لأنها-بحسب رأي الصدريين- لن تثمر عن شيء مفيد للبلد وللشعب، بل انها ستزيد من منسوب الفساد والفوضى. وقد عملت الماكينة الإعلامية للتيار الصدري جل جهدها لإضعاف المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية، لإثبات فشل أي انتخابات بدون مشاركة التيار الصدري.

بالمقابل، فأن دعوة الصدريين لمقاطعة انتخابات مجالس المحافظات، زادت من إصرار وحماس قوى الإطار التنسيقي لإجراء الانتخابات المحلية، حتى تثبت قوى الإطار لجماهيرها، وللآخرين، بأن غياب خصومهم الصدريين عن عموم العملية السياسية، وعن هذه الانتخابات، لن يؤثر في مسارات العملية السياسية.

بحسب نسب التصويت التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، فأن تأثير غياب الصدريين، أو دعواتهم لمقاطعة هذه الانتخابات، لم تظهر بوضوح على نسبة المشاركة، المتدنية أصلاً، ربما إلا في نصف بغداد الشرقي، منطقة الرصافة، التي بلغت فيها نسبة المشاركة في التصويت العام 19%، وهي أقل نسبة سجلت على مستوى عموم العراق.

فبحسب الأرقام والنسب التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات في العراق، تبين أن عدد الناخبين الذين قاموا بتحديث بياناتهم الانتخابية قبيل هذه الانتخابات المحلية هو 16.158.788 ناخب, وأن عدد الذين استلموا بطاقات التصويت البايومترية من هؤلاء هو 14.619.952 ناخب, وأن عدد الذين اشتركوا في التصويت ممن حدثوا بياناتهم الانتخابية واستلموا بطاقات التصويت البايومترية هو 6.599.668 ناخب, وطبقاً لذلك أعلنت المفوضية أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات المحلية بلغت 40.84% وتم تقريبها إلى 41%. وهذا يعني أن المفوضية حسبت نسبة المشاركة استناداً لمن قاموا بتحديث بياناتهم الانتخابية, بينما الرأي العام ومراكز الدراسات المستقلة المراقبة للشأن الانتخابي في العراق تشير إلى أن عدد المؤهلين للتصويت (بحسب العمر) من أفراد الشعب العراقي هو أكثر من 23 مليون ناخب, وأن نسبة المشاركة الحقيقية في الانتخابات المحلية الأخيرة هي حوالي28%. وبالعودة لمسألة غياب الصدريين عن هذه الانتخابات؛ بلغ عدد أصوات جماهير التيار الصدري في انتخابات2021 بحدود 900 ألف صوت, ولو قدرنا أعداد الزيادة

السكانية التي طرأت على الكتلة التصويتية للتيار الصدري خلال عامين بمقدار 50 ألف صوت, فان نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات 2023 (لو شارك فيها الصدريون) ستكون 46.72% طبقاً لحسابات مفوضية الانتخابات, وحوالي 32% بحسابات الرأي العام, أي أن غياب الصدريين عن الانتخابات المحلية أفقدها نسبة مشاركة تقدر بـ 5% فقط.

في خضم هذه الأجواء السياسية المفعمة بـ"تفاؤل" قوى الإطار التنسيقي، و"تشاؤم" الصدريين، وعدم اكتراث باقي العراقيين من غير المرتبطين بالأحزاب والتيارات السياسية، جرت انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأول الحالي, في 15 محافظة عراقية (غير منتظمة بإقليم)، ولم تجرِ في المحافظات العراقية الثلاث المنتظمة بإقليم (أربيل، دهوك، السليمانية). اشتركت في هذه الانتخابات المحلية معظم القوى السياسية باستثناء "التيار الصدري" بالطبع.

النزاع على مناصب المحافظين

المؤشرات "السلبية" التي كانت تسجل في كل الانتخابات السابقة، لم تغب عن هذه الانتخابات أيضاً، مثل: نفوذ المال السياسي؛ واستغلال السلطة؛ وترشح غير الأكفاء؛ وغياب الوعي الانتخابي، وحدوث الأخطاء الفنية في عمليات التصويت، وعزوف الجماهير عن التصويت.. إذن ما الجديد في هذه الانتخابات؟

جديد هذه الانتخابات، وعنوانها الرئيس، هو النزاعات على مناصب المحافظين، الذي ستشهده معظم محافظات العراق بعد تشكيل مجالس المحافظات الجديدة، والذي من المتوقع أن تستخدم فيه كافة الأسلحة السياسية، المشروعة وغير المشروعة. فالمحافظين الحاليين استشعروا خطر الإطاحة بهم مبكراً، وعمدوا إلى دخول الانتخابات بقوائم منفردة بمعزل عن قوائم القوى السياسية التقليدية، للتحصن بنتائج قوائمهم.

محافظ البصرة أسعد العيداني أدرك بأن هنالك تهديدات جدية من قوى الإطار التنسيقي لإزاحته من منصبه، فدخل الانتخابات بقائمته "تصميم" التي حازت على 12 مقعد من أصل 22 في مجلس محافظة البصرة. وكذلك فعل نصيف الخطابي محافظ كربلاء وقائمته "ابداع كربلاء" التي حازت على 7 مقاعد من أصل 12 في مجلس محافظة كربلاء. ومحمد جميل المياحي محافظ واسط التي حصلت قائمته "واسط أجمل" على 7 مقاعد من أصل 14 في مجلس محافظة واسط. أما نجم الجبوري محافظ نينوى الذي تمت ازاحته من منصبه قبيل الانتخابات المحلية ومنع من الترشح بذريعة شموله بقوانين "اجتثاث البعث", فقد قام بترشيح ابنه الشاب "مهند نجم الجبوري" بدلاً منه في هذه الانتخابات وحصل على المركز الأول في عدد الأصوات في محافظة نينوى (55747 صوت), وكذلك حازت قائمة الجبوري "نينوى لأهلها" على 5 مقاعد من أصل 26 في مجلس محافظة نينوى. ولكن هذا لا يعني بأن منصب المحافظ محسوم لقائمة "نينوى لأهلها"، فمن المؤكد أن انتخاب محافظ نينوى القادم، ورئيس مجلس المحافظة، سيخضع لماراثون من التسويات والتفاهمات والتوافقات السياسية، بين القوى السياسية الفائزة في هذه المحافظة (الكردية، والسنية، والشيعية، والتركمانية، وكوتا الأقليات)، وهذا ما سيجري في كركوك أيضاً.

هنالك نزاع من نمط آخر على منصب المحافظ، متوقع حدوثه في محافظتي النجف وميسان، فالمحافظين الحاليين يتبعون للتيار الصدري الذي لم يشترك في الانتخابات المحلية الأخيرة، وقوائم الإطار التنسيقي (نبني، دولة القانون، قوى الدولة الوطنية) هي من فازت في هذه المحافظات، فهل سيكون منصب المحافظ محل نزاع جديد بين الصدريين وقوى الإطار التنسيقي، أم محل تسوية سياسية بين الطرفين، ربما تقود للتهدئة والترضية بينهما.

رئيس البرلمان السابق، محمد الحلبوسي، حصن نفسه هو الآخر، ضد مساعي خصومه من القوى السياسية السنية، التي تسعى إلى انتزاع منصب محافظ الأنبار من المحافظ الحالي المنتمي لحزب الحلبوسي "تقدم". فبحسب النتائج الأولية التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، فان قائمتي "تقدم" و"الأنبار هويتنا" بقيادة محمد الحلبوسي حصلتا على 9 مقعد من أصل 16 في مجلس محافظة الأنبار، وتستطيع هتين القائمتين أن تحصلا على منصب المحافظ، دون الحاجة للتحالف مع الأطراف الأخرى الفائزة. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

طبيعة العلاقات التركمانية-الكردية في العراق وآفاقها المستقبلية

سلجوق باجالان

عادل زين العابدين

> هنالك مجموعة من المحفزات التي تدفع باتجاه تطور العلاقات التركمانية الكردية في كركوك, واحدة من هذه المحفزات هي العلاقات الجيدة التي تربط الحزب الديمقراطي الكردستاني بتركيا. يمكن لتركيا ان تلعب دورا مهماً في تطوير هذه العلاقات, تحديداً علاقة أربيل مع الجبهة التركمانية العراقية, أهم وأكبر الأحزاب التركمانية في الساحة السياسية العراقية.

تركمان العراق هم ثالث أكبر قومية في العراق بعد العرب والأكراد، ويقدر تعداد سكان التركمان في العراق قرابة ثلاثة ملايين نسمة، يتوزع التركمان على أربع محافظات بشكل رئيس، وهي: كركوك، نينوى، صلاح الدين، وديالى، الى جانب أعداد ليست بقليلة من التركمان في أربيل وبغداد. تعتبر الجغرافيا التي يقطن فيها التركمان منطقة فاصلة بين المناطق الواقعة تحت سيطرة وإدارة الحكومة المركزية ومناطق إقليم كردستان، وهذا ما يسمح لهم بالاتصال المباشر مع الأكراد، فضلاً عن أن اغلب المدن التي يتواجد فيها التركمان بنسب سكانية كبيرة تعتبر مدن مختلطة قومياً، من الكرد والعرب والتركمان.

طبيعة العلاقات التركمانية-الكردية الحالية

طوال تاريخ العراق الحديث، كان هناك نوع من التوتر في العلاقات بين التركمان والأكراد، بسبب الأهداف القومية المختلفة لكل مكون. العلاقات التركمانية والكردية عادة ما تكون قائمة على تنافس سياسي في المناطق المختلطة قوميا، وفي أكثر من مناسبة تطور هذا التنافس الى صراع مسلح، تحديدا في مدينة طوزخورماتو، وفي محافظة كركوك. ففي يوليو/ تموز 2008 قام متظاهرين أكراد بحرق مبنى رئاسة الجبهة التركمانية العراقية في كركوك. وعلى أثر الأحداث التي رافقت استفتاء انفصال إقليم كردستان في 25 سبتمبر/ أيلول 2017، ومن ثم استعادة الحكومة المركزية لسيطرتها على محافظة كركوك وانتزاعها من سيطرة إقليم كردستان، حدث في أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته اشتباك مسلح بين قوات البيشمركة الكردية والفصائل التركمانية التابعة لقوات الحشد الشعبي.

بعد 2017 طغت على العلاقات التركمانية الكردية حالة من الهدوء، وفي مناسبات عديدة كانت الخطابات السياسية للتركمان والكرد تتفق حول بعض القضايا، خاصة فيما يتعلق بادعاءات وجود حملات "تعريب" في كركوك، والمطالبة بحقوق أصحاب الأراضي الزراعية في كركوك التي انتزعت منهم ومنحت للعرب في زمن النظام السابق.

مع اقتراب موعد انتخابات مجالس المحافظات في ديسمبر/ كانون الثاني 2023, بدأ التنافس السياسي بين الكرد والتركمان يظهر على السطح من جديد, حيث فتح النائب التركماني "مهدي تقي إسماعيل" مكتب له في حي كردي في مدينة طوزخورماتو، في 11 اغسطس/ آب الماضي، مما أثار حفيظة القوى الكردية في المدينة، تطور هذا الحدث الى اندلاع اشتباك مسلح بين أنصار النائب مهدي تقي وحماية النائب عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني "ملا كريم شكور"، وأُصيب في ذلك الاشتباك أحد أنصار مهدي تقي. تم احتواء الأزمة فيما بعد وتسليم المسؤولين عن الحادث الى الحكومة المحلية.

من جانب آخر، في الفترة الأخيرة ازدادت وتيرة التواصل بين الأحزاب السياسية الكردية والتركمانية، حيث زار القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ونائب رئيس مجلس النواب العراقي "شاخوان عبدالله" مقرات الأحزاب التركمانية في كركوك، والتقى مع رئيس حزب تركمان ايلي "رياض صاري كهية"، وبعد ذلك التقى برئيس الجبهة التركمانية العراقية "حسن توران". وقبل هذه الزيارة التقى رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني "بافال طالباني" مع "حسن توران" رئيس الجبهة التركمانية العراقية بمقر الجبهة في بغداد. وهنالك حديث في الأوساط التركمانية عن أمكانية حدوث لقاء بين توران وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني "مسعود برزاني" في المستقبل القريب. يمكن لهذا اللقاء المرتقب بين حسن توران ومسعود

برزاني، أن يكون بداية مرحلة جديدة من العلاقات التركمانية الكردية في العراق.

هل سنشهد تحولاً قريباً في العلاقات التركمانية الكردية؟

علاقة التركمان مع الكرد تختلف طبقاً للاختلاف السياسي الموجود داخل البيت الكردي والبيت التركماني. حيث ينقسم التركمان سياسياً الى: التركمان القوميين الذين تربطهم علاقات قوية مع تركيا (أغلبهم من التركمان السنة)؛ والتركمان الشيعة المتحالفين مع الأحزاب الشيعية القريبة من إيران التي تتحكم بالمشهد السياسي في بغداد؛ بالإضافة الى التركمان المتحالفين مع الأحزاب الكردية التي تسيطر على المشهد السياسي في إقليم كردستان. أما الكرد فهم منقسمين بشكل رئيس بين الحزبين الكرديين الرئيسين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، ولذلك نجد ان علاقة تركمان بالكرد تختلف حسب هذه الانقسامات. التركمان القوميين يميلون إلى تطوير علاقتهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين التركمان الشيعة يميلون الى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

هنالك مجموعة من المحفزات التي تدفع باتجاه تطور العلاقات التركمانية الكردية في كركوك، واحدة من هذه المحفزات هي العلاقات الجيدة التي تربط الحزب الديمقراطي الكردستاني بتركيا. يمكن لتركيا ان تلعب دورا مهماً في تطوير هذه العلاقات، تحديداً علاقة أربيل مع الجبهة التركمانية العراقية، أهم وأكبر الأحزاب التركمانية في الساحة السياسية العراقية. بالإضافة الى ذلك ان الانقسام الذي يشهده البيت الكردي في إقليم كردستان العراق، تدفع الحزب الديمقراطي الكردستاني باتجاه تطوير علاقته مع الأحزاب التركمانية، بسبب عدم قدرة أي من الأحزاب السياسية سواء كانت تركمانية، أو كردية، أو عربية، من الحصول على أغلبية في مجلس محافظة كركوك المقبل. كذلك فأن عدم التوصل إلى اتفاق بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لتأسيس تحالف سياسي في الانتخابات المحلية الأخيرة، ربما يدفعهم الى البحث عن تحالفات خارج البيت الكردي. هنا تبرز الجبهة التركمانية كأنسب الخيارات للحزب الديمقراطي الكردستاني للتفاهم معها.

من المعروف أن هنالك نسبة كبيرة من التركمان في أربيل، وتربط تركمان أربيل علاقات قوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث ان الجبهة التركمانية العراقية تمتلك حقيبة وزارية في حكومة إقليم كردستان، تم منحها لها من الحزب الديمقراطي الكردستاني، كمجاملة سياسية لتركيا.

أما التركمان الشيعة الذين يتحركون ضمن القوى السياسية الشيعية القريبة من إيران، فهم أقرب لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بسبب العلاقة القوية التي بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وأحزاب الإطار التنسيقي الشيعي، ولذلك من الممكن جداً أن نشهد تحالفاً، أو اتفاقاً سياسياً، بين التركمان الشيعة وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد الانتخابات المحلية الأخيرة. يملك التركمان حالياً7 اعضاء في مجلس النواب العراقي, 3 من هؤلاء الأعضاء ينتمون لأحزاب الإطار التنسيقي الشيعي, 2 منهم من منظمة بدر، وبالتالي يمكن لمنظمة البدر "فرع الشمال" التي تقع ضمن مناطق الانتشار التركماني، ان تتحالف مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تربطه علاقات قوية مع تحالف الإطار التنسيقي الشيعي.

في مقابل هذه المحفزات هناك مجموعة من العوائق أمام تطور العلاقات التركمانية الكردية، حيث ان

الجبهة التركمانية تعاني من خلافات داخلية يمكن أن تعيق حركتها باتجاه الكرد، فقد حدث مؤخراً خلافاً بين رئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران والرئيس السابق للجبهة والنائب التركماني في البرلمان العراقي أرشد الصالحي. أرشد الصالحي يمتلك نفوذ قوي داخل المجتمع التركماني في كركوك، أي تحرك من قبل حسن توران باتجاه التقارب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، يمكن ان يفسر من قبل اتباع الصالحي على انه تحالف ضد مصالح التركمان القومية في كركوك، خاصة اذا ما علمنا ان حسن توران معروف في الأوساط التركمانية بانه يمثل الجناح المحافظ للجبهة التركمانية، هذا الجناح يهتم بالاعتبارات الإسلامية إلى جانب تمسكه بالثوابت القومية التركمانية، وبالتالي أي خطوة من حسن توران باتجاه الديمقراطي الكردستاني، يمكن تصويرها من خصومه على انها تقارب مذهبي (سني)، اكثر من انها اتفاق مصالح سياسية.

المادة 140 من الدستور العراقي، التي تتعلق بآلية حل مشكلة المناطق المتعايش فيها بين الكرد والعرب والتركمان، وحسم عائدية ادارتها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، يمكن وصفها بأنها أكبر عائق أمام تحسين العلاقات الكردية-التركمانية، حيث ان هذه المادة تنص على إجراءات متكونة من ثلاث خطوات متعاقبة، أولاً التطبيع في تلك المناطق، ثم الإحصاء السكاني فيها، ثم الاستفتاء لتقرير مصير ادارتها. لكن الاختلاف في توجهات الأطراف السياسية التركمانية والكردية حول كيفية تطبيق المادة المذكورة يقلل من حظوظ تحقيق تقارب بين الطرفين.

كلا من الكرد والتركمان يشكون من عملية "التعريب" التي تحصل في كركوك منذ تولي راكان الجبوري (من القومية العربية) منصب محافظ كركوك، بعد اخراج قوات البيشمركة من المحافظة في 2017. الى جانب ذلك، التركمان والكرد يطالبون الحكومة المركزية باسترجاع الأراضي الزراعية التي استقطعت منهم في فترة النظام السابق وتعويض المتضررين من عمليات التعريب خلال تلك الفترة.

ولكن من جانب آخر، فأن راكان الجبوري محافظ كركوك لديه علاقات قوية مع القيادات التركمانية، فضلاً عن علاقاته الجيدة مع تركيا أيضاً. في هذا السياق، فأن العلاقات الجيدة لبعض الاحزاب التركمانية والكردية والعربية مع تركيا، يمكن ان تكون عامل في إنشاء تحالف عابر للقومية في كركوك، في مواجهة تحالف (محتمل التشكيل) للأحزاب التركمانية والكردية والعربية التي تربطها علاقات قوية مع إيران.

الخلاصة

العلاقات التركمانية الكردية معقدة جداً، حيث ان التركمان دائما ما كانوا يتبنون سياسة مناهضة للأحزاب الكردية في المناطق التركمانية، بسبب السياسات التوسعية التي كان ينتهجها الكرد من اجل ضم المناطق المتنازع عليها الى إقليم كردستان العراق. حيث لا يزال الكرد يطالبوا بتفعيل المادة 140 من الدستور العراقي, وفقاً لرؤيتهم وليس لرؤية الأطراف الأخرى المعنية بهذه القضية, وهذا هو أهم عائق أمام أي تقارب كردي-تركماني بعامة، وأمام أي تقارب بين الجبهة التركمانية والحزب الديمقراطي الكردستاني بخاصة. حيث لا يزال هناك غياب للثقة بين الطرفين، بسبب اختلاف الأهداف والثوابت القومية لكل منهما، في الوقت الذي يحاول فيه الكرد العودة الى المناطق المتنازع عليها ويسميها بالمناطق الكردستانية، ويسعى إلى الحاق هذه المناطق بإقليم كردستان العراق من خلال المادة 140 من الدستور، في مقابل ذلك يحاول التركمان ابقاء الوضع القائم الحالي على ما هو عليه، حيث يمتلك التركمان بشقيهم، القومي والشيعي، تشكيلات عسكرية ضمن هيئة الحشد الشعبي، ما يدفعهم الى المحافظة على ابقاء مناطق المتنازعة عليها تابعة الى الحكومة المركزية.

يمكن القول ان الزيارات المتبادلة المقبلة بين القيادات التركمانية والكردية قد تساهم في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتفتح باب للتعاون ومعالجة المشكلات التي تخص المناطق المتنازع عليها. وبالإضافة الى ذلك، فأن اي تقارب تركماني كردي سوف يسهل عملية اختيار محافظ كركوك بشكل توافقي بعد انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة. وختاماً يمكن القول أيضا ان هنالك رغبة شعبية لدى كل من المجتمع التركماني والكردي لرؤية هكذا تقارب سياسي بين الطرفين. ■

سلجوق باجلان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

عادل زين العابدين: باحث من العراق، يدرس الدكتوراه في القانون الدستوري في جامعة سلجوق التركية، يعمل حالياً باحثاً في قسم الدراسات التركمانية بمركز أورسام.

اشتباكات دير الزور: هل سينتهي تحالف العرب وقسد ضد داعش؟

إبراهيم آيدن

> الصراعات في دير الزور لا يكمن خلفها النزاعات بين العشائر المحلية وقوات PYD/YPG-قسد فحسب، بل أيضا هناك أسباب أخرى مثل المصالح الاستراتيجية للجهات الفاعلة الدولية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاشتباكات تطورت بسبب مزاعم بأن الولايات المتحدة كانت تبحث عن شريك جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

تعتبر الأحداث التي وقعت في 27 أغسطس/ آب 2023 بين العشائر العربية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة في محافظة دير الزور شرق البلاد، هي التطور الأبرز في الفترات الأخيرة التي شهدت هدوءا في الاشتباكات في سوريا بشكل عام. أما التطور الذي أشعل فتيل الاشتباكات بين هذه الجهات، هو قيام قوات تنظيم YPG الإرهابي باعتقال أحمد الخبيل رئيس مجلس دير الزور العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية. وعلى إثر هذه الحادثة، قام الشيخ إبراهيم خليل الهفل زعيم قبيلة العقيدات التي تنتسب لها عشيرة البكير التي ينتمي إليها الخبيل، بإعلان الحرب على قوات قسد. كما دعمت العديد من العشائر في المنطقة الخبيل ضد قوات قسد. حتى أن أفراد بعض العشائر العربية الواقفة بجانب قوات قسد انضموا إلى حركة التمرد ضد قسد. وامتدت الاشتباكات في وقت قصير إلى الحسكة والرقة وريف منبج. كما أن انتقال بعض الميليشيات الموالية للنظام إلى شرق الفرات ومشاركتها في الاشتباكات، أدى إلى تصعيد التوتر في المنطقة.

جدير بالذكر أن مجلس دير الزور العسكري هو كيان شكلته قسد بعد فشلها في السيطرة بشكل مباشر على دير الزور التي تعتبر منطقة عربية بالكامل. وبذلك تسيطر قوات قسد على المنطقة من خلال هذا الكيان. ولعب هذا المجلس العسكري دورا هاما في توفير أمن مدينة دير الزور ودعم قوات قسد في قتالها ضد تنظيم داعش الإرهابي. إلّا أن قائد المجلس العسكري الخبيل كان يتصرف بشكل مستقل رغم انتمائه إلى

قسد، بل حتى أنه تمكن من إبعاد قوات قسد عن دير الزور. وجاء هذا التدخل والاعتقال عندما تبين أن الخبيل خرج عن نطاق السيطرة.

وصول قوات قسد إلى المنطقة

كما هو معروف أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دخل سوريا بهدف تقديم الدعم فيما يتعلق بمكافحة تنظيم داعش، وبدأ في المشاركة في العمليات ضد هذا التنظيم. وقام التحالف في عام 2017 بتشكيل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بزعامة تنظيم وحدات حماية الشعب YPG، الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ونقل الصراع ضد داعش خارج المناطق التي يعيش فيها الأكراد، وبذلك سيطر تنظيم PYD/YPG، على العديد من المدن بما فيها دير الزور. وقامت قسد بإنشاء حكم ذاتي في دير الزور وفرضته بالأمر الواقع، لكنها تركت إدارة المنطقة للمجالس المدنية والعسكرية المحلية من أجل التخفيف من استياء سكان المنطقة التي تتكون بالكامل من العرب. ولكن، وعلى الرغم من أن العرب كانوا يتصدرون المشهد في العلن، إلا أن القوة الحاكمة الحقيقية كانت PYD/YPG. لذلك، بدأت تشهد المنطقة توترات بين العشائر العربية وقوات PYD/YPG منذ دخولهم إلى المنطقة بذريعة تحرير المنطقة من تنظيم داعش. وشهدت مدينة دير الزور احتجاجات في مارس/ آذار 2019 استمرت عدة أسابيع جراء عدد من الأسباب مثل عدم توفير الأمن لأعضاء العديد من العشائر العربية، وإبعاد العرب من الإدارة، والتمييز ضدهم، والإدارة القمعية، والتجنيد القسري للشباب العربي، والاعتقالات التعسفية والاختطاف، وعدم معرفة مصير آلاف المعتقلين، ومصادرة الموارد الطبيعية في المنطقة. ولم تسفر المحادثات التي أجرتها منظمة قسد مع زعماء العشائر العربية عن حلول ملموسة، وكان يتم حل الصراعات في كل مرة بشكل مؤقت من خلال التدخل الأميركي، أو بالأحرى تقديم وعود وهمية بالحل لإنهاء الأزمة.

في الواقع، لم تكن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها اشتباكات بين الأكراد والعرب في سوريا. فعلى الرغم من أنه كان يبدو خلال الحرب الأهلية أن هناك تعاونا بين العشائر العربية وقوات PYD/YPG بهدف القتال ضد داعش، العدو المشترك، أو حماية المنطقة من هذا العدو، إلا

أن العرب السوريين لم يكونوا دائما ينظرون إلى الأكراد بنظرة إيجابية متأثرين بالدعاية السلبية للنظام السوري ضد الأكراد، مثل اتهامه الأكراد بالتعاون مع الأجانب والنزعة الانفصالية لديهم. وفي هذا السياق، كانت هناك بعض الصراعات بين الأكراد والعرب في الماضي. وكان أكثر هذه الأحداث دموية هي الأحداث التي شهدتها مدينة القامشلي في 12 مارس/آذار 2004, جراء مباراة كرة قدم وأدت إلى مقتل العشرات. واستمرت هذه الأحداث ما يقرب من أسبوع, وتحوّلت إلى منحى سياسي تمحور حول كيفية التعامل مع الأكراد, في المدن السورية التي يعيش فيها الأكراد, واستخدم النظام القوات المسلحة للعشائر العربية لقمع هذه الأحداث. وبالمثل, استخدم النظام قوات مسلحة بينها أكراد ضد العرب في عملياته ضد الإخوان المسلمين في حماة عام 1982. وبالطبع هذه الانقسامات العميقة والعداوات الاجتماعية بين القبائل العربية والكردية في المنطقة تجلت أيضا خلال الثورة السورية. قامت قوات PYD/YPG، في يناير/كانون الثاني 2014 بإعلان الحكم الذاتي في المناطق التي استولت عليها خلال الحرب الأهلية, لكن الجيش السوري حاول القضاء على هذا الحكم الذاتي المعلن. لذلك شكّل النظام السوري جيش العشائر الشرقية ومعظمه من العشائر العربية في المنطقة ضد تنظيم د, ووقعت اشتباكات بين الأكراد والعرب في تلك المناطق. كما اندلعت صراعات بين العرب والأكراد في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، عندما أرادت عناصر عربية معارضة الدخول إلى حي الأشرفية في حلب والذي يسكنه غالبية كردية وتقوم قوات YPG بتوفير الأمن فيه. ووقعت اشتباكات أيضا في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، لكن هذه المرة كانت بهدف السيطرة على مدينة رأس العين.

دور العشائر في الحرب الأهلية السورية

تعتبر العصبية القبلية مستمرة وفاعلة في سوريا بشكل دائم. وإدراكا من حافظ الأسد لهذا الوضع، عمل بعد توليه السلطة على عقد تحالفات مع العشائر وشيوخها من أجل ترسيخ سلطة الدولة في الريف السوري وتشكيل علاقات الولاء للدولة، كما قام بتعيين أبناء العشائر الموالين له في مناصب رفيعة في الوحدات الأمنية والاستخباراتية للدولة. هذه السياسة العشائرية التي قام بها نظام الأسد عبر توازنات دقيقة، تجلّت أيضا في المناطق التي تعيش فيها القبائل الكردية في شمال البلاد، كما هو واضح في مثال القامشلي. لكن ضعف سلطة الدولة المركزية خلال الحرب الأهلية أدى إلى ضعف الولاء لها وتعزيز الانتماء العشائري عند العرب والأكراد، وبدأت العصبية العشائرية بشكل تدريجي تحمل معاني سياسية قوية. كما كانت منطقة درعا التي بدأت فيها الاحتجاجات ضد النظام منطقة ذات كثافة عشائرية كبيرة، ولعبت العصبية العشائرية دورا فعالا في هذه المظاهرات. حتى أنه تم إطلاق اسم "جمعة العشائر" على المظاهرات التي شارك فيها عدد كبير عقب صلاة الجمعة. وبعد توسّع نفوذ العشائر في الاحتجاجات، أنشأ تنظيم PYD/YPG إدارات مدنية وحاول ضم عدد من أفراد العشائر العربية في المستويات غير الحساسة في هذه الإدارات، من أجل توحيد القبائل الكردية وكسب تعاطف وولاء العشائر العربية في المناطق الخاضعة لها. حتى أن PYD/YPG قام بتشكيل "مجلس السلام العشائري" لهذا الغرض. وفي الحقيقة كان المقصود من هذه البنية التعددية ظاهريا أن تكون مصدرا للشرعية التي يسعى لاكتسابها.

ظهرت ملامح هذا النهج الذي اتبعته قوات PYD/YPG - قسد، في تصريحاته بشأن الأحداث الأخيرة في دير الزور أيضا. وجاء في البيان: "لا يوجد أي صراع بينهم وبين العشائر العربية في المنطقة، وأن العملية تم تنفيذها تحت مسمى "عملية تعزيز الأمن" بهدف قتال خلايا داعش وعصابات المخدرات والمجرمين". مع أن من المعروف أن العملية كانت تحت غطاء مكافحة تنظيم داعش الإرهابي من أجل محاولة السيطرة على الشعوب العريقة في سوريا من خلال العنف والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. وإضافة إلى ذلك، كان هذا الموقف العنيف لقوات PYD/YPG - قسد تجاه سكان المناطق التابعة لسيطرته مؤشرا واضحا على أنه لا يمثل العرب، ناهيك عن تمثيله الأكراد السوريين. وتأتي الأحداث في إطار مقاومة ضد عمليات العنف والقمع هذه.

المحاولات الأمريكية للحد من النفوذ الإيراني في سوريا

في الواقع، من الضروري أن نرى أن الصراعات في دير الزور لا يكمن

خلفها النزاعات بين العشائر المحلية وقوات PYD/YPG- قسد فحسب، بل أيضا هناك أسباب أخرى مثل المصالح الاستراتيجية للجهات الفاعلة الدولية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاشتباكات تطورت بسبب مزاعم بأن الولايات المتحدة كانت تبحث عن شريك جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. حيث قامت الولايات المتحدة في عام 2021، بنشر ميليشيات "قوات الصناديد" المكونة من أفراد من قبيلة شمّر العربية التي تربطها علاقات وثيقة مع PYD/YPG، على حدود الحسكة، من أجل قطع خطوط الدعم اللوجستية الإيرانية الممتدة من العراق إلى سوريا. وبشكل مماثل، كان من المخطط أن تعمل قوات المعارضة العربية المنتشرة في قاعدة التنف جنوبا، بالتنسيق مع قوات الصناديد، لإنشاء حاجز أمام إيران عند المعابر الحدودية. ونتيجة لذلك، ومن خلال هذه القوات، تم منع جزء من الممرات البرية الإيرانية من العراق إلى سوريا. وعندما عرقلت المعابر الحدودية من الشمال والجنوب بهذه الطريقة، ازدادت أهمية موقع دير الزور المركزي فيما يتعلق بخطوط الإمدادات، لذلك تم نقل قوات الصناديد إلى دير الزور من أجل قطع هذا الخط. ولكن، أدى هذا التطور إلى تصاعد المنافسة بين العشائر، إضافة إلى خطر فقدان مجلس دير الزور العسكري لسيطرته على المنطقة. لأنه كانت هناك توترات نابعة من الماضي بين عشيرة شمّر المتمركزة في الحسكة وعشيرة العقيدات المتمركزة في دير الزور. وجاء اعتقال رئيس مجلس دير الزور العسكري في مثل هذا الوقت.

هل هناك نية للولايات المتحدة بتغيير شريكها الرئيس في سوريا؟

أثناء تقدم تنظيم داعش نحو عين العرب (كوباني) في يوليو/تموز 2014، دعت مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة في معظم تقاريرها ومنشوراتها آنذاك، إلى أن تقوم الإدارة الأمريكية بالتحرك من أجل إقامة علاقات وثيقة مع PYD/YPG، وكان جوهر مقترحاتهم هو التعامل بشكل منفصل مع قوات PYD/YPG بمعزل عن تنظيم PKK، وجعل قوات PYD/YPG حليفا موثوقا به للأمريكان في سوريا. لأن الجهود الأولية التي بذلتها الولايات المتحدة لتحويل الجيش السوري الحر إلى كيان خاضع لسيطرتها باءت بالفشل، ويبدو أن تحييد داعش في المنطقة لم يكن ممكنا إلّا من خلال التحالف مع PYD/YPG، بحسب هذه المقترحات. وإضافة إلى ذلك، يمكن السيطرة على العشائر العربية من خلال PYD/YPG أيضا. وبناء على هذه المقترحات، قالت الولايات المتحدة إن الجيش السوري الحر يضم في داخله متطرفين، ولجأت إلى قوات PYD/YPG. لكن تبين في هذا الصدد أن مشروع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الذي كان يهدف إلى جعل العرب شركاء لقوات PYD/YPG تحت ضمان الولايات المتحدة، لم يكن ناجحا وأن الكيان الذي حاولت الولايات المتحدة تأسيسه في شمال شرق سوريا منذ عام 2019، قد باء بالفشل وتمزق. وبذلك، وبحسب ما جاء في تقرير نشره معهد هدسون في الولايات المتحدة وما أعلنته وسائل الإعلام بعد ذلك، فقد بدأت نقاشات بضرورة أن تتخلى الولايات المتحدة عن YPG وأن تعمل مع العشائر العربية ومجلس دير الزور العسكري كهيكل خاص في المنطقة. ومن الواضح هنا، أن السمات المتغيرة للحرب في سوريا كشفت أيضا عن الحاجة إلى تغيير الشركاء بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي النتيجة، فإن سبب الفوضى التي جرت في دير الزور هو أن قسد، ما هي إلا منظمة إرهابية أخرى مشابهة لمنظمة PYD/YPG قد أصبحت شريكة جديدة للأمريكان في القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي في سوريا، وأن إدارة هذه المنطقة تم تسليمها إلى هذا الشريك الجديد. وفي هذا السياق، إن وصف العشائر العربية التي ثارت لنفس الأسباب التي ثار بسببها الأكراد، بأنها منظمة إرهابية والعمل على تجريم سكان المنطقة، وتسليم دير الزور التي يسكنها العرب بالكامل إلى إدارة قوات قسد التي يشكل YPG عمودها الفقري، واستفزاز قسد للعرب هناك، كلها أسباب ساهمت في اشتعال الصراع بين العشائر العربية وقسد. ومن الصعب التنبؤ إلى أين ستتطور الأزمة. ولكن، ومهما كانت النتيجة، إلّا أنه يمكن القول إن التطورات لم تكشف فقط عن إمكانية إنهاء التحالف العربي مع قوات قسد فحسب، بل ألحقت بالفعل أضرارا جسيمة بالعلاقات العربية الكردية في سوريا. ■

إبراهيم آيدن: لواء سابق في الجيش التركي، له دراسات في مجالات مكافحة الإرهاب والشؤون الأمنية-العسكرية والاستراتيجية، مستشار رئيس مركز أورسام.

السياسة الداخلية الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر 2023

سحر بولوت

بدأت عملية طوفان الأقصى التي قامت بها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023, في وقت تمر فيه إسرائيل بأوقات صعبة للغاية على الساحة السياسية الداخلية. وكان الشعب الإسرائيلي في تلك الفترة يعاني من إرهاق انتخابي كبير جراء العمليات الانتخابية المتواصلة في البلاد منذ عام 2019.

بدأت عملية طوفان الأقصى التي قامت بها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023, في وقت تمر فيه إسرائيل بأوقات صعبة للغاية على الساحة السياسية الداخلية. وكان الشعب الإسرائيلي في تلك الفترة يعاني من إرهاق انتخابي كبير جراء العمليات الانتخابية المتواصلة في البلاد منذ عام 2019. في الحقيقة, عندما نجحت 8 أحزاب في تشكيل ائتلاف حكومي لا يضم بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود عقب الانتخابات التي جرت في إسرائيل في 23 مارس/ آذار 2021, بدأ الجميع يطرح أسئلة حول تمكن الحكومة الجديدة من حل القضايا العالقة في البلاد، إضافة إلى سؤال مهم وهو هل هذه الحكومة تمثل أملا جديدا فيما يتعلق بإحلال السلام في المنطقة. في واقع الأمر، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة يائير لابيد، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 سبتمبر/أيلول، إن "التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن حل الدولتين لشعبين هو الخيار الصحيح لأمن واقتصاد إسرائيل ومستقبل أبنائها". ورغم أن هذا التصريح لاقى استحسانا في العالمين العربي والغربي، إلا أن الأمر لم يؤثر كثيرا على الفلسطينيين بسبب معاناتهم من الاحتلال المستمر منذ سنوات طويلة وعملية أوسلو للسلام التي أعادت ذكريات سيئة إلى أذهانهم فيما يتعلق بالسلام، إضافة إلى ما تلا هذه العملية من محاولات فاشلة لتحقيق السلام في المنطقة. ومن أهم أسباب ذلك أيضا، هي تصريحات لابيد بأنه لن يكون هناك أي تراجع في القرارات الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية القدس وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهما من أكثر القضايا تعقيدا في عملية السلام. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك لابيد، قال إن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تؤيد حل الدولتين، إلّا أنه تبين أن هناك فرقا كبيرا واختلافات شاسعة بين مفهوم حل الدولتين الذي تريده إسرائيل ومقاربات حل الدولتين التي يتطلع إليها المجتمع الدولي.

"سيد الأمن" على رأس عمله مرة أخرى

في الواقع كانت عودة انتخاب زعيم الليكود نتنياهو مع شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف في انتخابات 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 في

إسرائيل، هي إشارة إلى أن أياما صعبة تنتظر الفلسطينيين. حيث تمكن نتنياهو الذي أصبح رئيسا للوزراء للمرة السادسة، من التغلب على منافسيه ليظل على رأس السياسة الإسرائيلية في معظم الأعوام الـ14 الماضية. وأكد نتنياهو الذي قدّم نفسه على أنه "سيد الأمن" و"سيد الاقتصاد" أنه سيحافظ على القوة العسكرية للبلاد وسيكون سياسيا يشجع النمو الذي نتج عن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع عدد من الدول العربية. إلّا أن هذه الصورة التي حاول نتنياهو رسمها تعرضت لأضرار جسيمة جراء عملية الإصلاح القضائي التي بدأت في إسرائيل في 5 يناير/ كانون الثاني. حيث أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين أنهم يخططون لإصدار حزمة قانونية من شأنها أن تحد من صلاحيات المحكمة العليا التي تعتبر أعلى سلطة قضائية في البلاد، وتقلص من نفوذ السلطة القضائية في اختيار القضاة إلى أدنى مستوى. إلّا أن هذا التصريح تم انتقاده بشكل كبير من مختلف شرائح المجتمع، بدعوى أن مشروع القانون الإسرائيلي من شأنه أن يضر بالصورة الديمقراطية للبلاد.

قُرئت عملية الإصلاح القضائي والتغييرات المخطط لها في السلطة القضائية على أنها خطة لإنقاذ نتنياهو من الملاحقة القضائية بسبب القضايا المستمرة ضده، وعلى أن هذا الإصلاح القضائي سيتم خصيصا من أجل نتنياهو. واستمرت الاحتجاجات على هذا المشروع لأشهر طويلة، كما أشارت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أنه سيكون من

المناسب تخلي نتنياهو عن مشروع الإصلاح القضائي لأن هذا القرار سيكون له تبعات سلبية كبيرة. وفي هذه المرحلة، تقلص الدعم الاجتماعي لنتنياهو بشكل كبير. لدرجة أن العديد من المحللين والسياسيين قالوا إن أمن إسرائيل ربما يعيش الفترة الأكثر هشاشة في تاريخ البلاد، بسبب الاستقالات التي يقدمها قيادات في الجيش. وأدت عملية طوفان الأقصى التي انطلقت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول إلى دخول الأجواء السائدة ضد إسرائيل خارج المنطقة في وضع جديد ومرحلة مختلفة. وفي الوقت الذي تناست تماما فيه العديد من الدول عملية الإصلاح القضائي التي فرضها نتنياهو على المجتمع وأعربت هذه الدول لاسيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي دعمها لإسرائيل، بدأت الشكوك تزداد داخل المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بمقدرة نتنياهو على ضمان أمن البلاد.

ماذا يقول الإسرائيليون بشأن مستقبل نتنياهو؟

قام رئيس الوزراء نتنياهو بتشكيل حكومة حرب بعد اشتعال الصراع والاشتباكات في7 أكتوبر/ تشرين الأول, وضمّت هذه الحكومة وزير الدفاع يواف غالانت وزعيم حزب الوحدة الوطنية المعارض بيني غانتس وعضو البرلمان عن حزب الوحدة الوطنية اللواء السابق غادي أيزنكوت ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر. وعلى الرغم من أن الشعب الإسرائيلي التف حول حكومة الحرب المشكّلة, إلا أن شخصيات مهمة داخل الطيف السياسي الإسرائيلي أبدت معارضتها لتلك الوحدة. ورفض يائير لابيد زعيم حزب المعارضة الأكبر "هنالك مستقبل", الانضمام إلى حكومة الحرب التي يرأسها رئيس الوزراء نتنياهو بعد عدم قبول الأخير دعوة لابيد لقطع العلاقات مع أحزاب اليمين المتطرف. جدير بالذكر أن ردود فعل الجيش الإسرائيلي على عملية الإصلاح القضائي التي كان ينوي نتنياهو القيام بها، دفعت آلاف العسكريين الإسرائيليين إلى ترك خدمتهم العسكرية الاحتياطية التطوعية بما في ذلك الطيارون المقاتلون وضباط الغواصات ووحدات النخبة الأخرى. وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الأركان العامة الإسرائيلي هرتسي هليفي أن هذا الإجراء سيضر بقوة ردع الجيش الإسرائيلي، إلّا أنه لم يحدث تطور ملموس كما كان يتوقع رئيس الأركان. لكن جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم للخدمة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول قالوا إن من الضروري أن يقوم الجيش بتصحيح هذا الضعف على الفور. وفي إشارة إلى أن الإسرائيليين بحاجة إلى الاستعداد لحرب طويلة, قال مسؤولون إسرائيليون إن 360 ألف جندي احتياطي من مختلف شرائح المجتمع جاهزون للخدمة. وتم التأكيد على أهمية إيقاف هذه النقاشات خلال الفترة التي تكون فيها قوات الدفاع الإسرائيلية في حالة حرب. لكن رغم ذلك التصريحات، يبدو من الصعب القول أن يكون الجميع في البلاد لديه رأي مشابه.

وعلى الرغم من أن نتنياهو يصف نفسه بأنه الزعيم الوحيد الذي يمكنه ضمان أمن إسرائيل، إلا أن تصريحاته بأن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تحذره بشكل كافٍ فيما يتعلق بحماس بعد بدء الهجمات، أدّت إلى التشكيك لدى الرأي العام في قيادة نتنياهو. في الواقع يمكن القول إن هناك خلافات مهمة كانت موجودة وظهرت على السطح

مع هجوم حماس، مثل مرور نحو 3 أسابيع قبل هذا التصريح الذي أدلى به نتنياهو، وقوله إن استخبارات الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) أخطأوا في قراءة حماس. بالإضافة إلى ذلك، ذكر نتنياهو أن هاتين المؤسستين كانتا واهمتين في المرحلة الأخيرة وأضرّا بالبلاد كثيرا من خلال إعطاء رسالة مفادها أن حماس تريد التوصل إلى اتفاق. لكن هذا الفشل العسكري والاستخباراتي لا يلغي مسؤولية نتنياهو الشاملة عن الأزمة، حتى أن نتنياهو حذف تدوينته واعتذر، بعد ردود فعل كبيرة قالت إن نتنياهو هو صاحب الكلمة الأخيرة في الشؤون الخارجية والأمنية لإسرائيل. ويشير هذا التطور إلى أن نتنياهو كان يحاول التهرب من المسؤولية، وأنه لا يريد تحمل العواقب وحده بعد انتهاء الحرب. حتى أن زعيم اليمين المتطرف بن غفير الذي كان وزيرا للأمن القومي

قبل تشكيل حكومة الحرب، انتقد هذه التصريحات التي أدلى بها نتنياهو. ورغم أن المشكلة التي يواجهونها اليوم تتمثل في فشل نتنياهو في توجيه تحذيرات محددة إلى الوحدات المعنية، إلا أن وزير الأمن القومي بن غفير أشار إلى أن سياسة نتنياهو تجاه غزة وحماس كانت خاطئة منذ البداية، وأنه قام بتحذيره مرات عديدة، لكن نتنياهو تجاهل هذه التحذيرات.

هل هناك انتخابات جديدة؟

في الحقيقة إن الأوضاع الحالية التي تظهر أن الإسرائيليين متحدون خلف قوات الدفاع الإسرائيلية وليس خلف نتنياهو، هي إشارة إلى أن نتنياهو سيواجه أوقاتا عصيبة بعد نهاية الحرب. حيث يشير استطلاع رأي عام أجرته صحيفة معاريف الإسرائيلية أن 80 %من المشاركين يرون ضرورة أن يتحمل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مسؤولية الفشل الأمني بسبب أحداث 7 أكتوبر وما بعدها. وأظهر نفس الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات اليوم, فإن تحالفا أكثر مركزية تحت قيادة بيني غانتس سيفوز بأغلبية الأصوات. ومع استمرار العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة, لا يبدو من السهل على الجيش الإسرائيلي الذي رسم لنفسه صورة "الأسطورة التي لا تقهر" أن يتقبل هذه الهزيمة وزعزعة هذه الصورة, بصرف النظر عن الكيفية التي ستنتهي بها الحرب. ولهذا السبب, من المحتمل جدا أن يكون هناك ضغوطات لتشكيل لجنة تحقيق لتقديم جميع المسؤولين الإسرائيليين عن هذه المرحلة إلى القضاء, بعد انتهاء الحرب مباشرة. ولكن من ناحية أخرى, قد يكون من الممكن لإسرائيل التي تعاني من مشاكل استقرار وتواجه عمليات انتخابية متكررة على مدى السنوات الخمس الماضية، أن تمنح نتنياهو فرصة أخرى لفترة من الوقت. كما أن نتنياهو الذي رفض الإجابة على سؤال حول ما إذا كان سيستقيل أو لا، لا يبدو من الممكن أن يقدم استقالته من تلقاء نفسه. إلّا أن من الممكن أن يؤدي طلب التصويت على الثقة من داخل الحكومة إلى تغيير المشهد السياسي في البلاد، في الوقت الذي لا يزال أمامنا ثلاث سنوات حتى الانتخابات المقبلة التي جرت آخر مرة في1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. ولكن يمكن القول إن مسألة التصويت على الثقة في السياسة الإسرائيلية التي تعيش حالة من الصدمة بسبب فشل نتنياهو، ليست على جدول الأعمال حاليا بسبب الشكوك حول ما ستؤول إليه خطة الحكومة الجديدة المحتملة فيما يتعلق بغزة.

هناك حقيقة أخرى، وهي أن المجتمع الدولي لن يبقى صامتا تجاه نتنياهو بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها في قطاع غزة. ومن المؤكد أن القضية التي من المرجح أن يتم رفعها في المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل (هناك بالفعل جهات بدأت العمل على هذه القضية) ستقيّد مساحة تحرك نتنياهو. كما أن الأزمة التي وصلت إلى وضع مدمر للغاية حتى في الوضع الحالي، ستؤدي إلى استمرار تزايد ردود الفعل ضد نتنياهو داخل وخارج البلاد. وفي النتيجة، فإن مصير نتنياهو السياسي مرتبط بشكل وثيق بالاتجاه الذي ستتطور نحوه الصراعات وبالمقاربات التي سيطرحها نتنياهو في هذه الفترة. ■

سحر بولوت: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سلجوق، باحثة في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

رجب طيب تكه

يعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة مكلفة بتنظيم وتنسيق الفعاليات الإنسانية للأمم المتحدة، وهو يلعب دورا حاسما في تلبية احتياجات المساعدات العاجلة حول العالم.

تقلدت الأمم المتحدة مكانتها في التاريخ الحديث باعتبارها منظمة دولية تتولى مهمة حماية السلام وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومنذ تأسيسها في عام 1945، ضمّت منظمة الأمم المتحدة عددا من الوكالات والبرامج المختلفة من أجل حل المشاكل وتحسين الظروف المعيشية للناس حول العالم. وإحدى هذه الوكالات هي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمعروف اختصارا باللغة الإنجليزية باسم (OCHA). يعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة مكلفة بتنظيم وتنسيق الفعاليات الإنسانية للأمم المتحدة، وهو يلعب دورا

حاسما في تلبية احتياجات المساعدات العاجلة حول العالم.

نبذة تاريخية عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

تم تأسيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 19 ديسمبر/ كانون الأول 1991 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تنسيق المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية. وتم تأسيس هذا المكتب لتلبية الحاجة إلى استجابة أسرع وأكثر فعالية وأفضل تنسيق للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. لأنه لم يكن من الممكن الاستجابة بسرعة وفعالية للعديد من الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم في ذلك الوقت، جراء بعض المشاكل مثل عدم اكتمال التنسيق والتدخل المتأخر. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تم تأسيسه لحل هذه المشاكل، على تنظيم عملية توزيع المساعدات الإنسانية حول العالم بشكل أفضل والعمل على تقليل الآثار السلبية للكوارث والطوارئ. وقد لعب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي دورا مهما في تأسيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يوجد مقران رئيسيان لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أحدهما في جنيف والآخر في نيويورك، فيما يوجد له مقران عالميان أحدهما في إسطنبول والآخر في لاهاي، ومكاتب إقليمية في خمس مدن مختلفة حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المكاتب المحلية الموجودة في 29 مدينة مختلفة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تمكنه من تنسيق المساعدات الإنسانية بسرعة وكفاءة في حال وقوع كوارث طبيعية أو حالات طوارئ سواء في البلد الذي يوجد فيه المكتب أو في المنطقة أو القارة ككل. ويرأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية, والذي يتم تعيينه لمدة خمس سنوات. ويشغل هذا المنصب في الوقت الحالي الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث منذ يوليو/تموز 2021.

مهام ومجالات نشاط مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

إن الهدف الرئيسي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الأزمات والطوارئ والعمل على جعل هذه العملية أكثر فعالية وكفاءة وسرعة. وفي إطار هذه المهمة، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم ويعمل على ضمان توصيل المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل أكثر فعالية. ويمكن إيجاز المهام الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على النحو التالي:

تنسيق المساعدات الإنسانية: تتمثل المهمة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق فعاليات المساعدات الإنسانية في مناطق الأزمات. وتتطلب هذه المهمة ضرورة التعاون والتنسيق مع حكومات الدول ومنظمات المساعدات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. وبفضل هذه الطريقة، يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الطوارئ والازمات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

جمع التبرعات: يدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى جمع التبرعات من أجل تمويل المساعدات الإنسانية، كما يدير المكتب عمليات جمع

التبرعات، ويعمل على تنسيق الاتصالات مع الدول أو المنظمات أو الأفراد المتبرعة. ولذلك، يلعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا هاما في جمع وتوجيه الأموال الإنسانية إلى مناطق الأزمات والطوارئ.

جمع وتحليل البيانات: يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولية جمع المعلومات بشأن الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ، وتحليل البيانات، ومشاركة هذه المعلومات مع المنظمات ذات الصلة. وبهذا الشكل، يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تحديد الاحتياجات في مناطق الكوارث الطبيعية والأزمات والعمل على توزيع هذه المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية على هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع البيانات وتحليلها يتيح الفرصة للتدخل الفعّال في الأزمات الإنسانية التي قد تحدث في المستقبل.

لا تشمل مجالات نشاط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية فحسب، بل تشمل أيضا الاحتياجات الإنسانية في مناطق النزاع. لكن حماية المدنيين في مناطق النزاعات وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن إلى المحتاجين قد يواجه العديد من الصعوبات والتحديات الكبيرة. لذلك يبذل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا حثيثة من أجل تجاوز مثل هذه التحديات وإيصال المساعدات إلى مناطق الطوارئ، ويضمن الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية للمحتاجين من خلال التنسيق مع أطراف النزاع. وجدير بالذكر أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ تأسيسه، لعب دورا مهما في العديد من الأزمات الإنسانية. حيث أنقذ هذا المكتب حياة الناس وعمل على التخفيف من معاناتهم بفضل قدرته على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والأوبئة. وتعد الحروب الأهلية السورية واليمنية وأزمة الروهينجا وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب الأوكرانية، من أهم الأزمات التي عمل فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السنوات الأخيرة بفعالية كبيرة من حيث تنسيق المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى محتاجيها.

يشار أيضا إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعب دورا مهما في مرحلة الزلازل التي ضربت محافظة كهرمان مرعش في فبراير/ شباط 2023. وقال ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف, راميش راجاسينغام إن العمل الذي قاموا به مباشرة بعد وقوع الزلازل الأخيرة في تركيا كان أكبر عملية بحث وإنقاذ دولية تنسقها المنظمة. وأوضح راجاسينغام أن الأمم المتحدة قامت بتنسيق فرق البحث والإنقاذ القادمة إلى تركيا من 38 دولة مختلفة، وأن هذه الفرق شاركت طوعا في أعمال ما بعد الزلزال. كما لعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا فعّالا في مكافحة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الزلزال في المغرب والفيضانات في ليبيا. من جانبه قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، إن الأمم المتحدة وشركاءها سخروا كافة الإمكانيات المتوفرة من أجل تقديم مساعدة سريعة وفعّالة للسكان المتضررين من هذه الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، بذل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا مكثفة من أجل التخفيف من المعاناة الناجمة عن الكوارث في المغرب وليبيا من خلال ريادة حملات التبرعات الدولية.

انخفاض المساعدات الدولية

إن انخفاض التبرعات على الرغم من الاحتياجات المتزايدة يشكل أحد أكبر العقبات أمام قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة أنشطته في مجال المساعدات الإنسانية بشكل فعّال. حيث أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن نقص الأموال سيؤثر بشكل سلبي للغاية على عمليات المساعدات الإنسانية، كما أصدر المكتب العديد من التصريحات حول هذه المسألة خلال الأشهر الأخيرة ودعا المجتمع الدولي إلى العمل على زيادة التبرعات. فعلى سبيل المثال، جاء في التصريح الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في يونيو/ حزيران 2023 أنه تم جمع 20% فقط من مبلغ 54.8 مليار دولار المطلوب لهذه الفترة, وأن واحدا من كل 22 شخصا حول العالم يحتاج إلى المساعدة. كما أكد المكتب من خلال تصريحه "في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات بشكل كبير، فإن التمويل الذي يصلنا ليس كافيا لتلبية الاحتياجات"، على أن نقص الأموال يؤثر على ملايين الأشخاص، وقام بتوجيه دعوة إلى جميع الجهات المانحة من أجل زيادة مساهماتها.

يعد اللاجئون السوريون من بين

الفئات المحتاجة الأكثر تضررا من انخفاض المساعدات الدولية. وتعاني البلدان المضيفة مثل الأردن ولبنان البلدين اللذين يستضيفا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، من أزمات اقتصادية عميقة، ما يجعل هذه الدول غير قادرة على تلبية حتى الاحتياجات الأساسية للاجئين. كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمرة في سوريا لها تأثير سلبي كبير على النازحين السوريين الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة في شمال وشمال غرب البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تسببت جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب الأوكرانية في انتقال بعض المساعدات الدولية لمواجهة تلك الأزمات وتقليص المساعدات المقدمة للاجئين السوريين. وأصبح من الصعب جدا على السوريين العيش في ظل هذه الظروف السيئة. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه اللاجئين السوريين في أقرب وقت ممكن، وأن يعمل بشكل كبير من أجل زيادة الدعم المالي المقدم للمنظمات الإنسانية التي تكافح لتوفير حياة أفضل للاجئين، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي النتيجة، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) هو مؤسسة تعمل على الاستجابة للأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم ومحاولة التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمات على الضحايا والمتضررين. وتعد مسائل تنسيق المساعدات الإنسانية وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأزمات الإنسانية والدعوة للقيام بالمساعدات الإنسانية وجمع التبرعات فيما يتعلق بذلك الأمر، من بين مجالات نشاط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا مثل الزلازل والفيضانات والحرائق، إضافة إلى الأزمات التي كان سببها الإنسان مثل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم، أثبتت مرة أخرى بكل وضوح أهمية منظمات المساعدة الإنسانية مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أن دعم الأنشطة الإنسانية التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتقديم المساعدة لهذه المنظمة من أجل تمكينها من مواصلة مهمتها، له أهمية كبيرة فيما يتعلق بتوفير حياة أفضل للناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده المشتركة مع مختلف الجهات من أجل تقديم الدعم إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى يتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الطوارئ وتلبية الاحتياجات الأساسية لمحتاجيها. وبهذه الطريقة فقط، سيصبح من الممكن بناء عالم أكثر عدلا يتمحور حول الإنسان. ■

رجب طيب تكه: باحث من تركيا، حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الشرق الأوسط التقنية التركية، ويواصل دراسة الدكتوراه في الدراسات الإقليمية في الجامعة ذاتها، يعمل حالياً باحثاً في قسم دراسات سوريا في مركز أورسام.

مقابلة

جورجيو كافييرو خبير شؤون الخليج والشرق الأوسط:

"الحرب على غزة رسخت يقين دول وشعوب الجنوب العالمي بنفاق الغرب حول مسائل حقوق الانسان"

أجرى المقابلة:
عبد النور تومي

: تشعر العديد من الدول العربية بالخوف والخطر الوشيك مما يجري في قطاع غزة، لسببين رئيسيين؛ الأول، هو أن هذه الحرب الإسرائيلية على غزة تهدد بالانتشار إلى مختلف أنحاء المنطقة، بطرق خطيرة قد تقوض أمن واستقرار العديد من البلدان. ثانياً، تتمتع القضية الفلسطينية بالقدرة على تعبئة الجماهير العربية بطرق تجعل بعض الأنظمة الحاكمة متوترة من مزاج شعوبها.

أورسام: مضى شهـــران على بـــدء العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والعقاب الجماعي المستمر في الضفة الغربية. ما هي تقييماتكم لهذه العملية الـعسكـرية غير المسبـوقـة في مسارات الصراع الإسرائـــيلي الفلسطيني وعواقبها؟

جورجيو كافييرو: الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة مدفوعة بالغضب والرغبة في الانتقام. هناك نقص في الـتـفـكير الاستراتـيـجي مـن جـانب إسرائيل. وتقول القيادة الإسرائيلية إن القضاء على حماس هو الهدف. ولكن حتى لو تمت إزالة حماس من

من هو جورجيو كافييرو؟

جورجيو كافييرو Giorgio Cafiero هو الرئيس التنفيذي لشركة Gulf State Analytics في الولايات المتحدة، وهي شركة استشارات في مجال المخاطر الجيوسياسية مقرها واشنطن العاصمة، تعمل على تقييم المخاطر والفرص في منطقة الخليج العربي للمستثمرين وصانعي السياسات والأطراف الأخرى. كافييرو هو أيضاً أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون الأمريكية، وباحث زميل في مركز مشروع الأمن الأمريكي ASP American Security Project. وهو محلل سياسي معتمد في: قناة الجزيرة، ومنتدى الخليج الدولي، وموقع العربي الجديد، ومركز ستيمسون، وموقع أمواج ميديا.

السلطة، فهناك عدد لا يحصى من الأسئلة المفتوحة حول الحكم في مرحلة ما بعد الحرب في غزة والتي لا يستطيع أحد الإجابة عليها. لقد فشل الإسرائيليون في الاستعداد "لليوم التالي".

أورسام: بعد كل الكوارث الانسانية والمذابح التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في الشهرين الماضيين، أثبت أهل غزة للعالم أنهم لن يذهبوا إلى أي مكان. إلى أين تتجه غزة بعد آليات السياسة الدولية الجديدة حول هذا النزاع؟ كالهدنات الإنسانية، ونهج دبلوماسية الرهائن بقيادة قطر والولايات المتحدة.

جورجيو كافييرو: الكثير من عدم اليقين يخيم على مستقبل غزة. إن الظروف والديناميكيات التي جعلت حماس تتمتع بالشعبية لن تختفي. وسوف يصبحون أكثر تشدداً، وسوف تظل أفكار وأجندات وفلسفات حماس التي جعلت الجماعة الفلسطينية مؤثرة قائمة.

وحتى لو لم تكن حماس موجودة في المستقبل، فسوف تكون هناك مقاومة فلسطينية لإسرائيل من شأنها أن تخدم نفس الغرض الذي تخدمه حماس، ومن المرجح أن يكون لها إيديولوجية مماثلة. ويفشل العديد من الإسرائيليين والأميركيين في فهم هذا الواقع.

أورسام: هل يمكن القول إن عملية "طوفان الأقصى" كشفت الرد العالمي على الاحتلال المستمر وعمقت الفجوة بين الجنوب العالمي والقوى الغربية؟ على الرغم من أن الرأي العام الأخير (حتى بعض الحكومات مثل بلجيكا، وإسبانيا، وطنيا، وإقليميا كما هو الحال في برشلونة) قد انضم إلى المحور العالمي لإظهار الدعم للقضية الفلسطينية.

جورجيو كافييرو: هناك فجوة كبيرة بين نقاط الحديث والروايات السائدة حول إسرائيل وفلسطين في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى من جهة، وفي الجنوب العالمي من جهة أخرى. الولايات المتحدة والعديد من حلفائها الأوروبيين يعتقدون بأن إسرائيل تستحق الإعفاء من "النظام الدولي القائم على القواعد"، في حين أن دول الجنوب العالمي لا تعتقد ذلك. لقد ساهمت الأحداث التي تكشفت منذ 7 أكتوبر 2023 في تعزيز وجهة النظر في الجنوب العالمي، التي تفيد بأن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية منافقة تمامًا عندما يتعلق الأمر بـ "النظام الدولي القائم على القواعد" وحقوق الإنسان.

أورسام: ما هو تقييمكم لمواقف وأدوار الأطراف الإقليمية الفاعلة، العربية وغير العربية، تجاه العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة؟

جورجيو كافييرو: تشعر العديد من الدول العربية بالخوف والخطر الوشيك مما يجري في قطاع غزة، لسببين رئيسيين؛ الأول، هو أن هذه الحرب الإسرائيلية على غزة تهدد بالانتشار إلى مختلف أنحاء المنطقة، بطرق خطيرة قد تقوض أمن واستقرار العديد من البلدان. ثانياً، تتمتع القضية الفلسطينية بالقدرة على تعبئة الجماهير العربية بطرق تجعل بعض الأنظمة الحاكمة متوترة من مزاج شعوبها. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

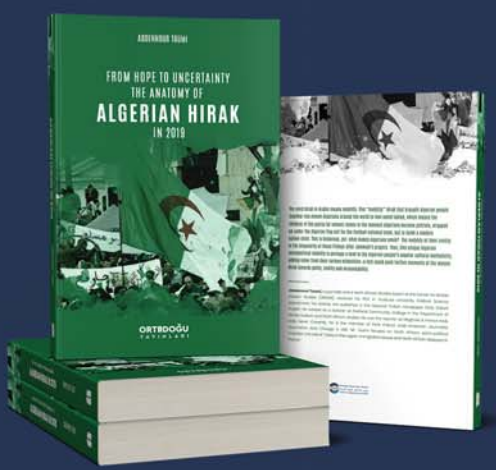

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط